مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية

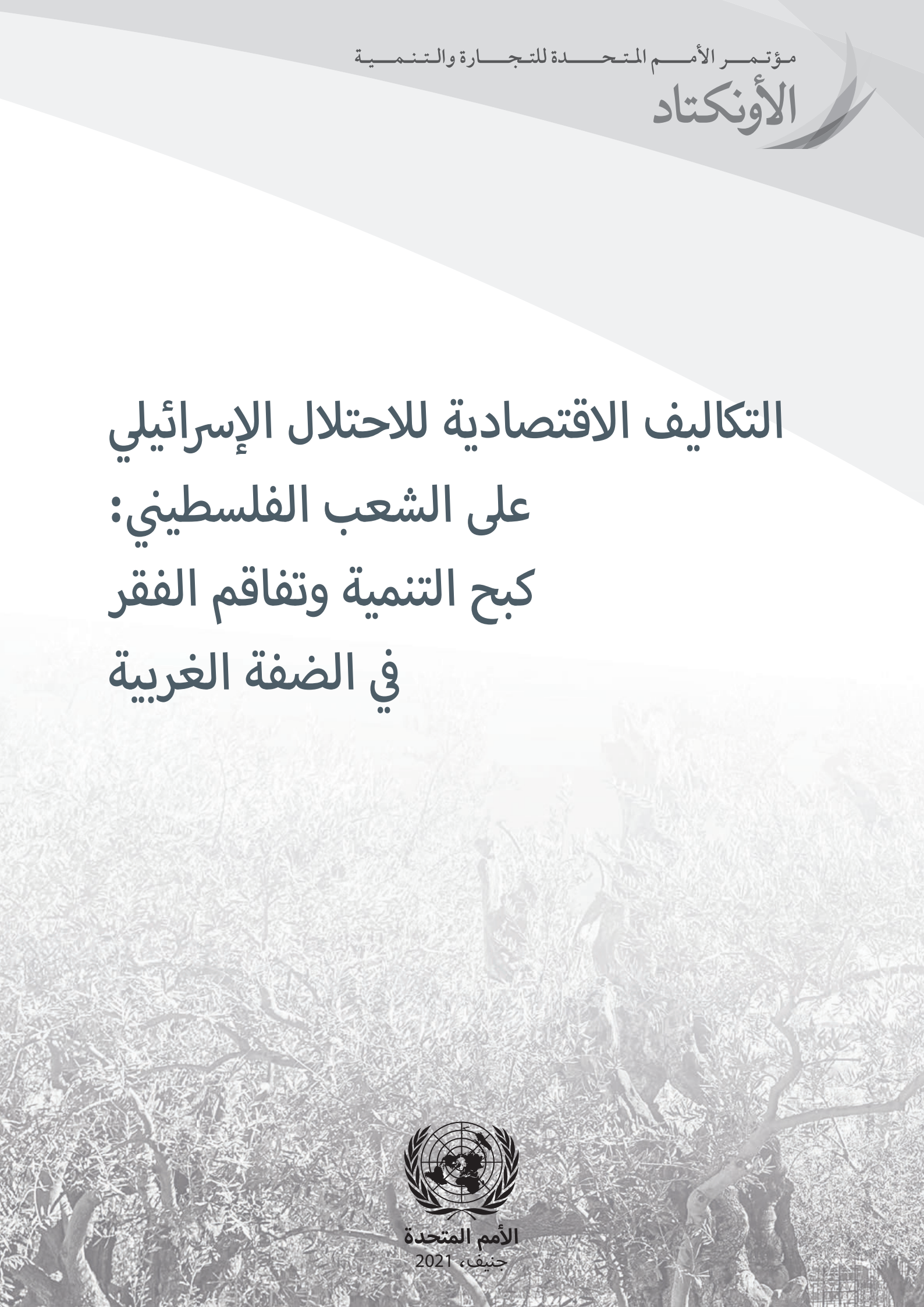

الأمم المتحدة
جنيف، 2021

©2021، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع عن طريق الدخول الحر، وذلك بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أُنشئت من أجل المنظمات الحكومية – الدولية، على الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3,0/igo/.

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعرَب عنها في هذه الوثيقة هي تلك الخاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها.

وليس في التسميات المعتمدة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بتصوير مقتطفات من هذا العمل واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

UNCTAD/GDS/APP/2021/2

eISBN: 978-92-1-001111-2

ملاحظة

أعدّت أمانة الأونكتاد هذه الدراسة استناداً على بحث أعدّه الخبير الاستشاري في الأونكتاد السيد جان – لوي اركان (Jean-Louis Arcand)، أستاذ الاقتصاد الدولي بمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، في جنيف. وتسعى هذه الدراسة إلى حفز النقاش بشأن موضوع البحث هذا.

والمقصود بالدولارات هنا هو دولارات الولايات المتحدة.

وتعني الشرطة الأفقية (–) في الجداول عدمَ انطباق البند.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي ..... **v**

أولاً – المقدمة والأهداف **1**

ألف – الولاية 1

باء – الأهداف 1

جيم – الأعمال السابقة التي قام بها الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي 2

ثانياً – استعراض عام: الضفة الغربية والانتفاضة الثانية **3**

ألف – معلومات أساسية 3

باء – تداعيات الانتفاضة الثانية 4

جيم – التكلفة المباشرة للتدابير التي فرضتها إسرائيل في أعقاب الانتفاضة الثانية 4

ثالثاً – التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية: تداعيات التدابير الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الثانية، 2000–2019 ..... **6**

ألف – الاقتصاد الإقليمي الفلسطيني في الضفة الغربية: الأداء والاتجاهات 6

باء – التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: بعد الانتفاضة الثانية 2000–2019 10

رابعاً – تكلفة الفقر التقديرية المترتبة على الاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية، 1998–2017 ..... **15**

ألف – قياس الفقر في الضفة الغربية، سنوات مختارة، 1998–2017 15

باء – تخصيص المساعدة 29

جيم – التكاليف الاقتصادية لعمليات الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة من حيث الفقر في الضفة الغربية 31

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات **35**

ألف – ملاحظات ختامية 35

باء – التوصيات 35

المرفقات

الأول – المتغيرات: التعريف والقياس **37**

الثاني – إحصاءات موجزة **39**

المراجع **49**

الأشكال

الشكل 1 – الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7

الشكل 2 – الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 8

الشكل 3 – الضفة الغربية: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 8

الشكل 4 – الضفة الغربية: معدل البطالة ونصيب العمالة في إسرائيل والمستوطنات 9

الشكل 5 – الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل 13

الشكل 6 – الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل 14

الشكل 7 – الضفة الغربية: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، مع احتساب المساعدة 17

الشكل 8 – الضفة الغربية: منحنيات لورينز القياسية، 1998، و2004، و2007، و2017 18
الشكل 9 – الضفة الغربية: منحنيات لورينز المعمَّمة (تحديد النطاق باستخدام القيم المتوسّطة)، 1998، و2004، و2007، و2007 · 18
الشكل 10 – الضفة الغربية: منحنيات لورينز مع احتساب المساعدة وبدونها، 2004، و2007، و2017 19
الشكل 11 – التقديرات شبه البارامترية لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة 30
الشكل 12 – الضفة الغربية: منحنيات معدّل حدوث النمو، 1998–2004، و2004–2007، و2007–2017 32
الشكل 13 – الضفة الغربية: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، بما في ذلك المساعدة، الواقع الفعلي والسيناريو البديل 34

الجداول

الجدول 1 – الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل 12
الجدول 2 – الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل 13
الجدول 3 – الضفة الغربية: نصيب مكافئ الفرد البالغ من النفقات المتوسطة ونصيبه من نسبة 60 في المائة من النفقات الوسيطة، للفترة 1998–2017 16
الجدول 4 – نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، مع احتساب المساعدة 21
الجدول 5 – نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، بدون احتساب المساعدة 23
الجدول 6 – الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها 25
الجدول 7 – الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها 26
الجدول 8 – الضفة الغربية: الحد الأدنى للتكلفة السنوية للقضاء على الفقر 27
الجدول 9 – نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم المساعدة 27
الجدول 10 – الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، السيناريو البديل 34
الجدول 1–1 – المتغيرات: التعريف والقياس 37
الجدول 2–1 – إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2004 39
الجدول 2–2 – إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007 41
الجدول 2–3 – إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2007 43
الجدول 2–4 – إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017 45
الجدول 2–5 – إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2017 47

موجز تنفيذي

في 28 أيلول/سبتمبر 2000، اندلعت الانتفاضة الشعبية الثانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قُتل فيها آلاف الفلسطينيين وجُرح عشرات الآلاف. وشددت إسرائيل سياسة الإغلاق ونفذت تدابير أكثر صرامة في هذه الأرض. وبعد مرور أكثر من عقدين على اندلاع الانتفاضة الثانية، ظلت المصفوفة المعقدة من وسائل التحكّم في الاقتصاد الفلسطيني قائمةً. ويَبرز في هذه المنظومة نظام التراخيص، وحواجز الطرق، والسواتر الترابية، والخنادق، ونقاط التفتيش على الطرق، وبوابات الطرق، والجدار العازل. وظل تأثير نظام التحكم في الاقتصاد الإقليمي الهش للضفة الغربية بعيداً عن أن يقتصر على فقدان ثلث ناتجها المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2002. والأهم من ذلك، أنه قد أحدث تأثيراً سلبياً طويل المدى أثَّر على جميع القطاعات الاقتصادية لمدة 20 عاماً على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ألحق بالاقتصاد الفلسطيني اختلالات خطيرة وخسائر فادحة في الدخل وأدى إلى تقليص النمو الاقتصادي المتقلِّب وإلى إيجاد معدلات بطالة وفقر مرتفعة باستمرار، فضلاً عن إحداث اختلالات داخلية وخارجية مزمنة، ظل من الصعب عكس مسارها.

وبعد التوقيع على اتفاقات أوسلو في عامي 1993 و1995، شهدت الضفة الغربية نمواً اقتصادياً سلبياً في فترة السنوات الثلاث الممتدة بين عامي 2000 و2002، وهو ما يتزامن مع ذروة الانتفاضة الثانية. ففي هذه السنوات الثلاث، انكمش الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية بنسبة 32,8 في المائة، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40 في المائة، وبلغت البطالة ذروتها إذ وصلت إلى 28 في المائة في عام 2002. وفي الفترة 2007–2019، حقق اقتصاد الضفة الغربية نمواً بلغ مرتين ونصف حجم النمو في عام 1999، إلا أن معدل البطالة المتوسط كان يبلغ تقريباً ضعف ما كان عليه في عام 1999. وفي الواقع، فإن هذا النمو السلبي المرتبط بالانتفاضة الثانية قد تبعه عقدان من نمو عدد العاطلين عن العمل، ما أدى إلى معدل بطالة بلغ نحو 18 في المائة في الفترة بين عامي 1995 و2019. ولولا فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات، لكان معدل البطالة أعلى بنسبة 16 في المائة، أي ما يتساوى مع معدلات البطالة المرتفعة للغاية في قطاع غزة. وتقدَّر التكلفة الاقتصادية التراكمية للتدابير الإسرائيلية المعمول بها في الضفة الغربية، في الفترة 2000–2019، بنحو 4,5 أمثال حجم الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية في عام 2019.

وتقدِّم هذه الدراسة تقديرات للتكاليف الاقتصادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإغلاقات والقيود والعمليات العسكرية في الضفة الغربية التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية، أي في الفترة 2000–2019، وذلك ببحث ما كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو لم تقع هذه الأحداث. فقد جرى تركيب مسار نمو مغاير للواقع (مسار بديل) للفترة 2000–2019 بافتراض أن الانخفاض البالغ 32,8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لم يحدث، وأن الاقتصاد، بدلاً من ذلك، نما بالمعدّل المتوسط للفترتين 1995–1999 و2007–2019، أي بنسبة 7,1 في المائة في العام. وفي ظل هذا السيناريو البديل كان النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، في الفترة 2000–2019، سيُصبح، في المتوسط، أعلى بنسبة 35 في المائة من مستواه الفعلي المتحقّق، ما يؤدي إلى زيادة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدرها 57,7 مليار دولار (التكلفة الاقتصادية بالسعر الثابت للدولار لعام 2015)، أي ما يعادل 4,5 أمثال الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في 2019 أو 3,5 أمثال الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2019. وفي عام 2019، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيصبح 142 2 دولاراً، أي أعلى بنسبة 44 في المائة عن مستواه الفعلي المتحقّق. ومن المهم التشديد على أن هذه هي مجرد تقديرات للناتج المحلي الإجمالي المحتمل الضائع وهي لا تشمل تكلفة الأضرار وعمليات الدمار التي لحقت بالأصول الفلسطينية في ظل العمليات العسكرية والتدابير الأخرى الإسرائيلية.

وتقدِّم الدراسة أيضاً تحليلاً لتدهور الأحوال المعيشية للأسر المعيشية ولتدهور رفاهها بسبب الإغلاقات والقيود والعمليات العسكرية في الضفة الغربية في أعقاب الانتفاضة الثانية (1998–2017)، وذلك باستخدام بيانات من استقصاءات الأُسر المعيشية والتعدادات السكانية. ويُقيَّم التأثير من حيث نسبة عدد الفقراء، وفجوة الفقر، والتكلفة الدنيا لرفع مستوى جميع الأسر المعيشية إلى خط الفقر في سنوات مختارة في الفترة 1998–2017، أي في عام 1998 (قبل الانتفاضة الثانية)، وعام 2004 (خلال فترة الانتفاضة

الثانية) وعامي 2007 و2017 (بعد الانتفاضة الثانية). ويعتمد التحليل على طريقتين، هما: التنبؤ القائم على الاستقصاءات وطريقة أفضل تنبؤ تجريبي.

ويشكل تطور نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر انعكاساً للعواقب الاقتصادية والاجتماعية لرد الفعل الشديد من جانب الدولة القائمة بالاحتلال إزاء الانتفاضة الثانية. فقد ازداد معدل الفقر من 11 في المائة في عام 1998 إلى 35 في المائة في عام 2004. ولم يعد إلى مستواه لما قبل الانتفاضة الثانية إلا بعد مرور نحو عقدين من الزمان، في عام 2017. وفي عام 2004، كانت فجوة الفقر أعلى أربع مرات مما كانت عليه في عام 1998، إذ بلغت 11 في المائة، ولم تعد إلى مستواها لعام 1998 إلا في عام 2017. وتكلفة الاحتلال، من حيث الفقر، كبيرة، مع تأثر أفقر شرائح السكان بذلك تأثراً غير متناسب. ولو لم تحدث القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة التي فُرضت بعد الانتفاضة الثانية، لكان يمكن لمعدل الفقر في الضفة الغربية في عام 2004 أن يكون 11,7 في المائة؛ أي فقط ثلث المعدَّل الفعلي المتحقّق وقدره 35,4 في المائة. ويشير التحليل إلى أن التكلفة الدنيا الحقيقية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية قد قفزت من 73 مليون دولار (بسعر الدولار الثابت لعام 2015) في عام 1998 إلى 356 مليون دولار و428 مليون دولار في عامي 2004 و2007 على التوالي.

وأخيراً، تُقدِّم هذه الدراسة العديد من الدروس المستفادة والتوصيات الرامية إلى وضع الضفة الغربية على مسار إنمائي أكثر استدامة. وتوصي الدراسة برفع جميع القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعادة التواصل بين مكوّنات هذه الأرض، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب السماح للمشغِّلين الفلسطينيين من القطاعين العام والخاص بالعمل في المنطقة "ج"، التي تمثّل 60 في المائة على الأقل من الضفة الغربية وتحتوي على أثمن مواردها الاقتصادية والطبيعية.

أولاً- المقدمة والأهداف

ألف- الولاية

ما فتئ الاحتلال الإسرائيلي يُحدث تأثيرات اجتماعية - اقتصادية عميقة على الشعب الفلسطيني، وما فتئت التكاليف الباهظة المفروضة على هذا الشعب تتراكم بمرور الوقت. وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبعة قرارات (هي القرارات: 20/69، و12/70، و20/71، و13/72، و18/73، و10/74، و20/75) من الأونكتاد أن يقدّم إليها تقاريرَ عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وقد عُرضت تحليلات وتقديرات لهذه التكاليف الاقتصادية في تقارير شتّى أُعدت استجابة لهذه القرارات.

ففي عام 2016، أعد الأونكتاد مذكرة أحالها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي". وأعقب ذلك تقديم عدة تقارير مفصَّلة إلى الجمعية العامة[1].

ويؤكد الأونكتاد في هذه التقارير على أن الاحتلال لا يزال يفرض تكاليف اقتصادية كبيرة على الشعب الفلسطيني. كما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء مزيد من التقييم للمجموع الكلي للتكاليف وإلى زيادة فهم تأثيرها على رفاه الشعب الفلسطيني وعلى آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، يشدد الأونكتاد على الحاجة إلى إيجاد إطار منهجي وقائم على الأدلة وشامل ومستدام داخل منظومة الأمم المتحدة لتقدير التكاليف الاقتصادية للاحتلال كخطوة أساسية لعكس أضراره وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

باء- الأهداف

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على تأثير القيود الإسرائيلية على اقتصاد الضفة الغربية وعلى الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لأسرها المعيشية في الفترة 1998-2019، مع التركيز بشكل خاص على تأثير القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية. وهذا البحث هو جزء من أعمال الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

ويقدِّم الجزء الأول من الدراسة استعراضاً عاماً للقيود والتدابير الإسرائيلية المفروضة خلال الانتفاضة الثانية وفي فترة ما بعد الانتفاضة. ويتناول الجزء الثاني مسار نمو للضفة الغربية مغايراً للواقع (بديلاً) اعتباراً من عام 2000 فصاعداً، بغية إعطاء بعض المؤشرات عن مدى النمو الاقتصادي المحتمل الذي كان يمكن تحقيقه لو كانت القيود المفروضة عقب اندلاع الانتفاضة الثانية لم تُنفَّذ، أو عن التكاليف الاقتصادية المتكبَّدة من حيث خسائر الناتج المحلي الإجمالي. ويطبِّق الجزء الثالث من الدراسة طريقة أفضل تنبؤ تجريبي التي وضعها مولينا وراو وداتا (Molina, Rao and Datta) (2015) للجمع بين نقاط القوة في استقصاءات الأُسر المعيشية وفي التعدادات السكانية من أجل تقدير نسبة عدد الفقراء ومؤشرات أخرى، ما يسمح بدوره بإيجاد تقييم لتأثير الانتفاضة الثانية باستخدام مؤشرات فجوة الفقر وعمقه. وأخيراً، تقدِّم الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات موجَّهة إلى السلطة القائمة بالاحتلال وواضعي السياسات الفلسطينيين والمجتمع الدولي وشركاء التنمية.

(1) التقارير التي أعدّها الأونكتاد عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني تشمل التقارير الواردة في الوثائق A/71/174 (2016)، وA/73/201 (2018)، وA/74/272 (2019)، وA/75/310 (2020).

جيم- الأعمال السابقة التي قام بها الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي

بالإضـــافة إلى التقارير المذكورة أعلاه التي جرى إعدادها وتقديمها إلى الجمعية العامة، أعد الأونكتاد دراســـات تقنية عن التكاليف الاقتصـادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وقد بدأت هذه السلسلة بالدراسة المعنونة *"التكاليف الاقتصـادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحقه الإنساني في التنمية: أبعاد قانونية"*، وتلتها الدراسة المعنونة *"التكاليف الاقتصـادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق"*، والدراسة المعنونة: *"التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: التكاليف المالية المتراكمة"*.

وأحدث دراسـة في هذه السـلسـلة، نُشـرت عام 2020، بعنوان *"التكاليف الاقتصـادية للاحتلال الإسـرائيلي على الشـعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار"*. وتناولت الدراسة الوضع الحرج في غزة منذ بداية الحصار الإسرائيلي في عام 2007. وقدمت تقديراً لما انطوت عليه الإغلاقات والقيود والعمليات العسكرية من تكاليف على الشعب الفلسطيني في غزة في الفترة 2007–2018، مع التركيز بوجه خاص على مستوى الفقر وعمقه كمؤشر على الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية على مستوى الأسر المعيشية.

والدراسة الحالية تكمِّل الدراسة السابقة عن غزة وذلك بتركيز الاهتمام الكمي على الصدمة الكبرى التي تعرّضت لها الضفة الغربية، أي القيود وسياسة الإغلاق التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية. وركزت الدراسة السابقة على الصدمة المستمرة التي تعيشها غزة، بينما تنظر هذه الدراسة الحالية في الصدمة الأكبر التي وقعت للضفة الغربية.

ثانياً- استعراض عام: الضفة الغربية والانتفاضة الثانية

ألف- معلومات أساسية

اندلعت الانتفاضة الشعبية الثانية في 28 أيلول/سبتمبر 2000، عقب فشل قمة كامب ديفيد في تموز/يوليه 2000 في التوصل إلى تسوية سلمية نهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطة القائمة بالاحتلال. وفرضت إسرائيل إغلاقاً كاملاً على الأرض الفلسطينية المحتلة تسبب في حدوث تمزيق اقتصادي خطير وخسائر كبيرة في الدخل. ووفقاً لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، ارتفع عدد أيام الإغلاق ارتفاعاً كبيراً اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2000، إذ بلغ 244 يوماً في عام 2001، ثم انخفض إلى 122 يوماً في عام 2006 قبل أن ينخفض إلى 34 يوماً في عام 2007 (بتسيلم، 2021). وفي 29 آذار/مارس 2002، أطلقت إسرائيل عملية "الدرع الواقي" في الضفة الغربية، والتي بدأت بإعادة احتلال رام الله، وتلاها باقي المدن الفلسطينية. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاء العملية رسمياً في 21 نيسان/أبريل 2002. بيد أن عمليات التوغل في البلدات والمدن الفلسطينية التي انسحب منها جيش الدفاع الإسرائيلي قد استمرت دون هوادة إلى ما بعد عام 2002 (البنك الدولي، 2004).

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2000 ونهاية تموز/يوليه 2007 ما لا يقل عن 848 5 شخصاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة للمواجهات التي حدثت أثناء الانتفاضة الثانية، ومقابل كل شخص قُتل أصيب أيضاً قرابة سبعة أشخاص بجروح. وبشكل عام، قُتل 228 4 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، كما أنه من إجمالي عدد الأطفال الذين قُتلوا، كان 88 في المائة من الفلسطينيين و12 في المائة من الإسرائيليين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2007).

وخلال الانتفاضة الثانية، فرضت إسرائيل نظاماً معقداً من القيود على التنقل جرى تشديده على نحو متزايد بعد تشرين الأول/أكتوبر 2000. وقد حوّل هذا النظام الضفة الغربية فعلياً إلى أرخبيل من الجزر المعزولة بحواجز مادية في شكل نقاط تفتيش دائمة ومتنقّلة، وبوابات معدنية، وحواجز وجدران ترابية، وحواجز طرق وخنادق، بالإضافة إلى أنها تخضع لسياسة الإغلاق وحظر التجول. وبحلول عام 2005، كان 600 من هذه القيود المفروضة على التنقل لا تزال قائمةً، وأوجد جدار الفصل قيوداً مادية واقتصادية جديدة. وعلاوة على ذلك، كان الفلسطينيون إما مقيَّدين أو ممنوعين تماماً من استخدام 41 طريقاً تغطي أكثر من 700 كيلومتر من الطرق، بما في ذلك عدة طرق رئيسية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2005).

ويشير مصطلح "إغلاق" إلى القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على حرية الحركة أمام العمالة والبضائع الفلسطينية عبر الحدود، وداخل الضفة الغربية، وداخل قطاع غزة، وبين المنطقتين. وتتخذ هذه القيود ثلاثة أشكال، هي: إغلاق داخلي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، تعززه بشكل دوري عمليات حظر التجول؛ وإغلاق خارجي للمعابر بين إسرائيل والضفة الغربية وبين إسرائيل وغزة؛ وإغلاق خارجي للمعابر بين الضفة الغربية والأردن وبين قطاع غزة ومصر (البنك الدولي، 2004). وبموجب عمليات إغلاق الحدود، لم يُسمح للفلسطينيين بدخول القدس الشرقية المحتلة أو إسرائيل أو بالسفر إلى مصر والأردن، الأمر الذي فصلهم فعلياً عن باقي العالم. وفي ظل الإغلاقات الداخلية، لم يُسمح للفلسطينيين بالتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو بين المراكز الحضرية داخل الضفة الغربية والقرى المحيطة بها (البنك الدولي، 2002؛ والبنك الدولي، 2003؛ والبنك الدولي، 2004).

وبالإضافة إلى ذلك، فرضت إسرائيل حظر تجول كاملاً على مدن وقرى فلسطينية استمر أحياناً عدة أشهر. وأدت عمليات حظر التجول هذه إلى شل النشاط الاقتصادي وحرمان شرائح كبيرة من السكان من دخولهم، ما زاد من تعرضهم لأنواع شتّى من الصدمات. ولم يتمكن الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات من الوصول إلى أماكن عملهم في ظل أوضاع حظر التجول، وتضاءل الطلب على العاملين بأجر غير النظاميين في جميع أنحاء الضفة الغربية. ولم يستطع العاملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين فتح متاجر كما أن أقاربهم الذين كانوا يعملون كعاملين بدون أجر لم يمكنهم الذهاب إلى العمل. وبالإضافة إلى عمليات الإغلاق وحظر التجول وتدمير البنية التحتية العامة والخاصة، احتجزت إسرائيل إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2000 إلى كانون الأول/ديسمبر 2002، الأمر الذي لم يقوِّض قدرة السلطة

الوطنية الفلسطينية على تخطيط وإدارة شؤونها المالية ومشاريعها الإنمائية فحسب بل شكّل أيضاً تحدياً كبيراً لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وخاصة دفع فاتورة أجور القطاع العام، ودفع مستحقات المقاولين وكذلك الموردين من القطاع الخاص، وتغطية النفقات الجارية في الميزانية العامة (الأونكتاد، 2019أ).

وأدى هذا الإغلاق الطويل الأجل إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى جزر صغيرة منعزلة يحيط بها جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وبنيتها التحتية، كما أدّى إلى إعاقة حركة السلع وعوامل الإنتاج، ما عجل بحدوث تدهور حاد في النشاط الاقتصادي. وفضلاً عن ذلك، أدت الانتفاضة الثانية إلى تفاقم نقاط الضعف الهيكلية العميقة الجذور وشدّة التأثّر بالصدمات الخارجية، وإلى تشديد وتعميق الاحتلال الذي طال أمده، على النحو الذي تجلّى في تقلّب النمو الاقتصادي، ووجود معدلات بطالة مرتفعة بصورة مستمرة، واختلالات داخلية وخارجية مزمنة (الأونكتاد، 2006).

باء- تداعيات الانتفاضة الثانية

بعد مرور عقدين على الانتفاضة الثانية، لا تزال توجد إلى حد كبير المصفوفة المعقدة لأدوات السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، والتي تضم نظام التراخيص، ونقاط التفتيش على الطرق، وبوابات الطرق، والحواجز الترابية، وحواجز الطرق والخنادق، فضلاً عن الجدار العازل. والضفة الغربية مقسمة إلى جزر منفصلة؛ والجزء الوحيد المتصل هو المنطقة "ج"، التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل ولا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إليها، على الرغم من أنها تحتوي على أهم الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والأحجار، فضلاً عن مناطق الجذب السياحي وإمكانات مستحضرات التجميل. ويُسفر جدار الفصل، إلى جانب المستوطنات، عن تعميق التفتيت المادي والإداري والقانوني للأرض الفلسطينية المحتلة.

ونتيجة للصراع، يتعرّض الفلسطينيون في الضفة الغربية للإصابات ولفقدان الحياة، فضلاً عن هدم منازلهم وأصولهم المنتجة، مثل الأشجار، على سبيل العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن بناء الجدار العازل وإقامة عدة مئات من نقاط التفتيش من جانب السلطة القائمة بالاحتلال يعوق حركة الشعب الفلسطيني والبضائع ويعرقل الإنتاج والتجارة. وفضلاً عن ذلك، فإن تقلبات توظيف العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية لها تأثير سلبي ليس فقط على مستوى استهلاك الأُسر المعيشية ولكن أيضاً على الاقتصاد ككل. وظل هذا المزيج من العوامل ذو تأثير تدميري يعزّز نفسه بنفسه، ما أدى في خاتمة المطاف إلى إحداث تشوهات كبيرة وتغيرات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني (الأونكتاد، 2017).

جيم- التكلفة المباشرة للتدابير التي فرضتها إسرائيل في أعقاب الانتفاضة الثانية

تشتمل مؤشرات تأثير وتكاليف الانتفاضة الثانية على ما يلي:

- تقدَّر تكلفة الفرصة الاقتصادية البديلة المتراكمة من حيث الدخل المحتمل الضائع خلال الفترة 2000-2004 بنحو 6,4 مليارات دولار، أو 82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 1999 (الأونكتاد، 2005).
- تقدَّر خسائر رأس المال المادي بمبلغ 3,5 مليارات دولار نتيجة لتدمير البنية التحتية العامة والخاصة ومخزون الأصول الرأسمالية والاستخدام المفرط لرأس المال المادي الباقي، الذي يعادل 30 في المائة من مخزون الأصول الرأسمالية الفلسطينية لما قبل عام 2000 (الأونكتاد، 2005).
- في السنوات الأربع المنتهية في آب/أغسطس 2004، جرى تدمير 370 2 وحدة سكنية في غزة، وتشريد ما يقرب من 800 22 شخص؛ وفي عام 2004 وحده، جرى تدمير 399 1 منزلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتُرك 683 10 شخصاً بلا مأوى (الأونكتاد، 2005).

- تقدَّر الأضرار الإجمالية التي لحقت بالاقتصاد خلال أول 15 شهراً من الانتفاضة الثانية بمبلغ 2,4 مليار دولار؛ والأضرار المادية الخام بمبلغ 300 مليون دولار؛ وفرص الاستثمار المفقودة بمبلغ 1,2 مليار دولار (البنك الدولي، 2002؛ وللاطلاع على تقديرات مختلفة للتكاليف والأضرار التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني، انظر المرفق الرابع).
- يُمنع الفلسطينيون من ممارسة أنشطة الأعمال في المنطقة "ج" التي تمثّل 60 في المائة على الأقل من الضفة الغربية؛ وتشير التقديرات إلى أنه إذا سُمح للمؤسسات والشركات الفلسطينية بالعمل في المنطقة "ج"، فإن هذا سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 35 في المائة (البنك الدولي، 2013أ).
- وفقاً لاستقصاء أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن تأثير التدابير الإسرائيلية على أوضاع الأسر المعيشية الفلسطينية، فقد نحو نصف الأسر المعيشية الفلسطينية أكثر من 50 في المائة من دخلها المعتاد، وعانت نسبة 16 في المائة تقريباً من أوضاع معيشية غير مستقرة بدرجة مرتفعة، وانخفض الدخل الشهري الوسيط في الأرض الفلسطينية المحتلة من 750 دولاراً قبل أيلول/سبتمبر 2000 إلى 450 دولاراً في نهاية عام 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

ثالثاً- التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية: تداعيات التدابير الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الثانية، 2000-2019

ألف- الاقتصاد الإقليمي الفلسطيني في الضفة الغربية: الأداء والاتجاهات

منذ توقيع اتفاقات أوسلو، مر الاقتصاد الفلسطيني بثلاث مراحل متميزة. ففي المرحلة الأولى، من عام 1994 إلى عام 2000، ساد التفاؤل بإيجاد حل للوضع النهائي، وتمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من موازنة الميزانية، وكانت القيود الإسرائيلية أقل حدّة، واستُخدمت مساعدات المانحين بصورة رئيسية لتمويل التنمية، وليس للنفقات الجارية أو للإنفاق للأغراض الإنسانية. وفي الفترة 1995-1999، شهدت الضفة الغربية، في المتوسط، معدل نمو سنوي قدره 10,7 في المائة. وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية أدنى مستوى له على الإطلاق إذ كان 9,5 في المائة في عام 1999.

وأعقب ذلك الانتفاضة الثانية، التي بدأت في عام 2000 وهدأت في عام 2006. وخلال هذه المرحلة، فرضت إسرائيل سياسة إغلاق صارمة في الضفة الغربية، التي ظلت تخضع لحظر تجول لعدة أشهر متتالية. وبالإضافة إلى ذلك، شنت إسرائيل عملية عسكرية في الضفة الغربية أدت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك المؤسسات العامة. وجرى أيضاً تقييد حركة العمالة والبضائع الفلسطينية تقييداً شديداً. ونتيجة لذلك، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبياً لأول مرة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، وانكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 32,8 في المائة كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40 في المائة في السنوات الثلاث من عام 2000 إلى عام 2002 (الأشكال 1 و2 و3). وفي غضون ذلك، ازداد معدّل البطالة من 9,5 في المائة من القوة العاملة في عام 1999 إلى 28,5 في المائة في عام 2002 (الشكل 4). وارتفع معدل الفقر من 11,6 في المائة في عام 1998 إلى أكثر من 40 في المائة من سكان الضفة الغربية في عام 2004. وفي الفترة 2000-2006، نما الاقتصاد في الضفة الغربية بنسبة 2,6 في المائة فقط، بينما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً صفرياً في سبع سنوات؛ ولم يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه لعام 1999 إلا في عام 2007.

ولو استُبعِدت هذه السنوات الثلاث (2000-2002)، لكان متوسط معدل النمو السنوي في الضفة الغربية في الفترة 1995-2019 سيُسجّل مستوى مرتفعاً قدره 8,4 في المائة. ويشكّل فحص فترة الانتفاضة الثانية وتداعياتها أمراً حاسم الأهمية، لتوضيح ليس فقط التأثير المباشر للتدابير والقيود والعمليات العسكرية الإسرائيلية على اقتصاد الضفة الغربية، ولكن أيضاً تأثيرها في الأجل الطويل.

وبعد ذلك، وبحلول عام 2007، تحسّن أداء النمو. بيد أنه لا يزال من المناسب الاستفسار عن توزيع فوائد هذا النمو، التي تتسم بالأهمية أيضاً. ويؤدي ذلك إلى طرح الأسئلة التالية: "هل كان النمو لصالح الفقراء؟ وهل ولّد وظائف لائقة بأعداد كبيرة؟ وهل هو مستدام؟"

وتتسم المرحلة الثالثة، الممتدّة من عام 2007 حتى الآن، بالقيود الإسرائيلية، وبالاعتماد على المساعدات، وبالفصل الباهظ التكلفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، دون حدوث صدمات كبيرة مثل تلك التي وقعت خلال الانتفاضة الثانية أو العمليات العسكرية في غزة. ووصل دعم المانحين إلى 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وظل يتراجع باستمرار منذ ذلك الحين. وفي الفترة 2007-2019، بلغ معدّلا النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 6,2 و4 في المائة على التوالي. ومع ذلك، ظلت البطالة عند نحو 18 في المائة في هذه الفترة.

وفي الفترة 2007-2019، نما اقتصاد الضفة الغربية إلى ما يعادل حجمه في عام 1999 مرتين ونصف المرة، إلا أن المعدّل المتوسّط للبطالة كان يبلغ ضعفا تقريباً ما كان عليه في عام 1999. ويشير أداء التوظيف الضعيف هذا إلى أن الضفة الغربية قد شهدت عقدين من نمو البطالة. وهذه الحقيقة تؤيد التحليل الذي أجراه الأونكتاد (2017)، ومفاده أنه لولا فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات، لكان من الممكن أن تكون البطالة في الضفة الغربية أعلى بكثير، لأن الاقتصاد المحلي لم يكن ليستطيع استيعاب القوة العاملة المتزايدة.

وفي الفترة 1995–2019 بأكملها، نما اقتصاد الضفة الغربية في المتوسط بنسبة 6,1 في المائة في العام، وهو ما يمثل مجموعاً تراكمياً قدره 152 في المائة. وفي الفترة نفسها، نما في المتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1 في المائة، بما شكل نمواً تراكمياً بلغ في مجموعه ما نسبته 78 في المائة خلال هذه الفترة بأكملها. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد يعاني من القيود ومن عدم الاستقرار السياسي وعدم التيقّن، الأمر الذي يقيد إمكاناته ويشوه هيكله تشويهاً شديداً. ويؤدي الأداء الاقتصادي المقيَّد إلى تعميق الاعتماد على الواردات والتحويلات، بما في ذلك المعونة والتحويلات والدخل المتأتّي من توظيف الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. وفيما يتعلق باعتماد الضفة الغربية على العمل في إسرائيل، فإن نصيب العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية التي توفّرها إسرائيل والمستوطنات لم تهبط قط إلى ما دون 10 في المائة بل وصلت إلى 25 في المائة في عام 1999 (الشكل 4).

الشكل 1

الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بملايين الدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

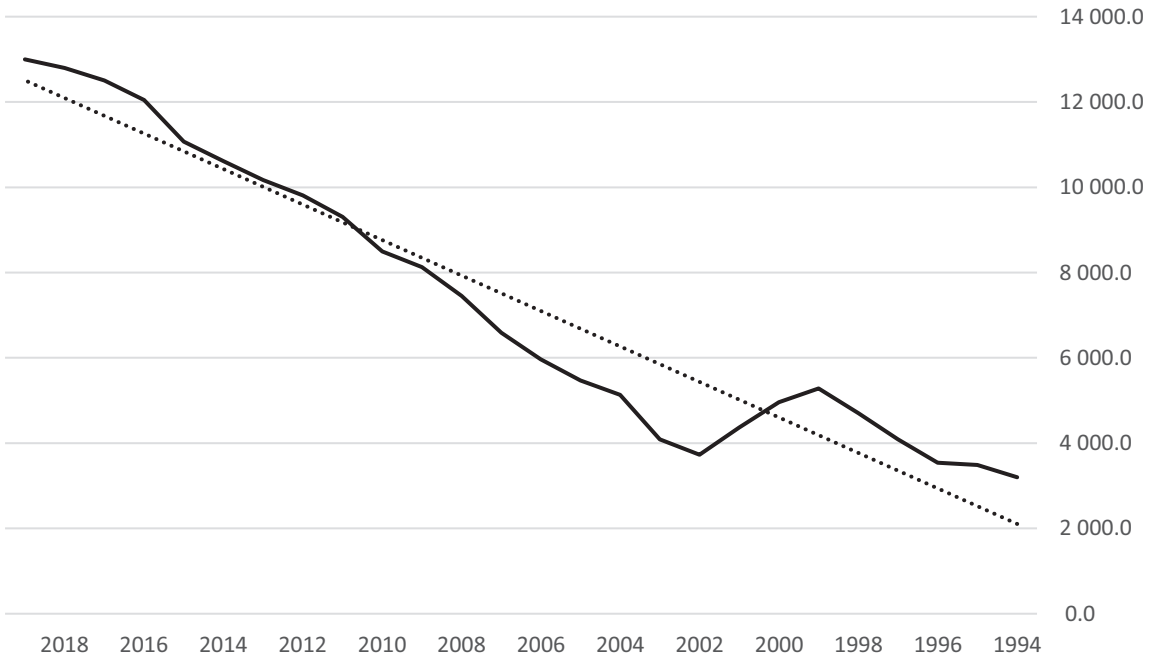

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ.

الشكل 2

الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

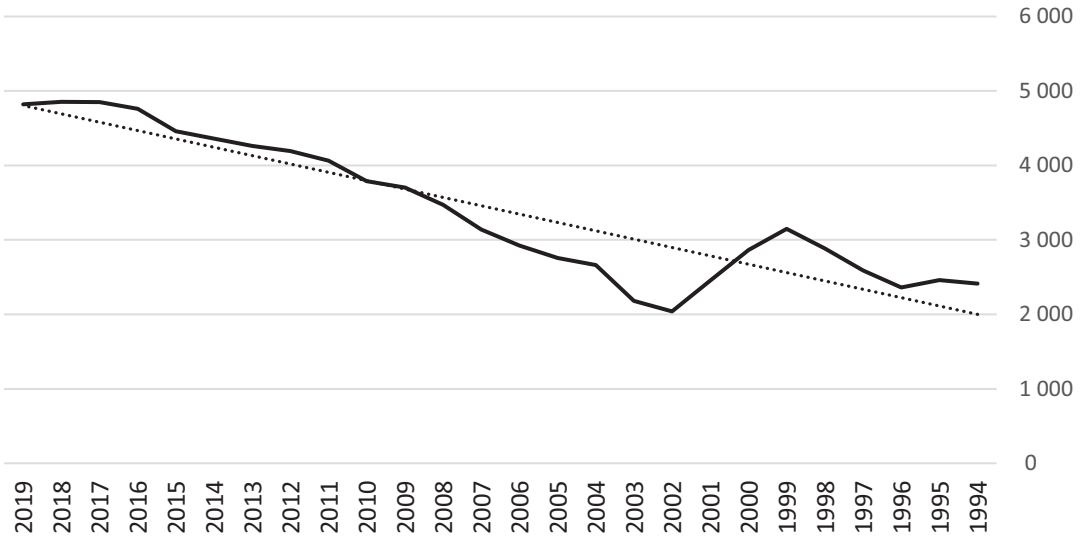

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ.

الشكل 3

الضفة الغربية: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بالنسبة المئوية)

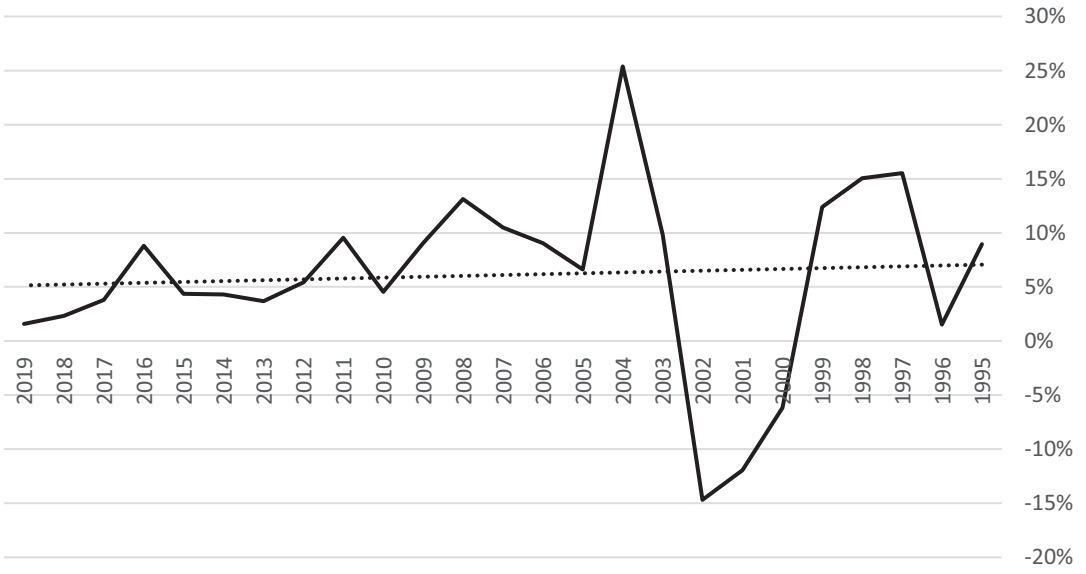

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ.

الشكل 4

الضفة الغربية: معدل البطالة ونصيب العمالة في إسرائيل والمستوطنات

(بالنسبة المئوية)

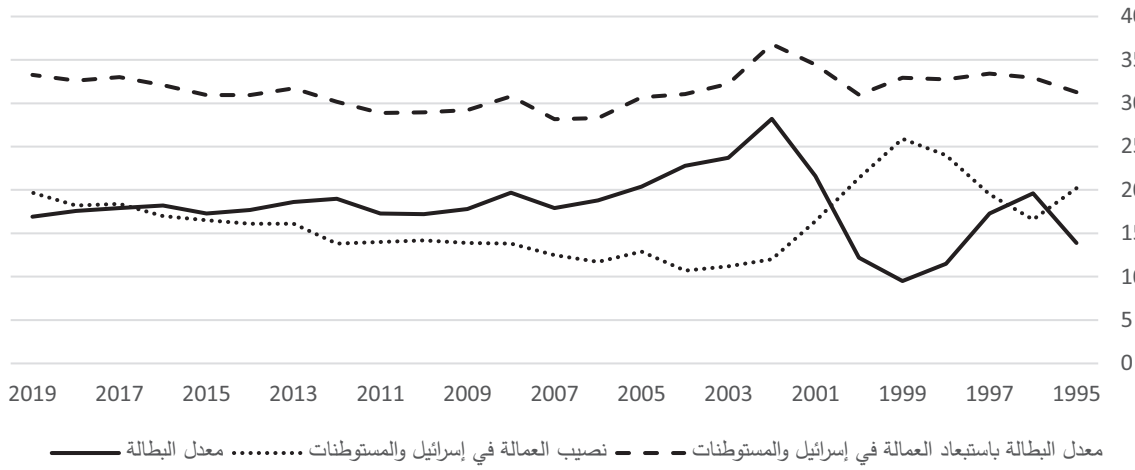

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ب.

ولأكثر من عقدين من الزمن، ظلت الضفة الغربية تعاني من قيود إسرائيلية صارمة لا تزال تكلفتها مستمرة في التراكم. ويقدر البنك الدولي أن تخفيف حواجز الطرق بما يكفي فقط لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة من شأنه أن يزيد الناتج المحلي في الضفة الغربية بنسبة 0,6 في المائة، وبالتالي، في حالة عدم وجود هذه العقبات، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية أعلى من المستوى الملاحظ فعلاً بما نسبته 4,1–6,1 في المائة (البنك الدولي، 2018). وفضلاً عن ذلك، فمن شأن تخفيف بعض القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل أن يؤدّي، بحلول عام 2025، إلى توسّع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 33 في المائة.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فنتيجة للقيود المفروضة على التنقل، يخسر الفلسطينيون 60 مليون ساعة عمل في السنة، أي ما يعادل 274 مليون دولار (معهد الأبحاث التطبيقية – القدس، 2019). ووجد البنك الدولي، في دراسة أجريت في عام 2013، أن عمليات الإغلاق قد قلّصت بدرجة كبيرة من احتمالية الحصول على فرص عمل، ومن الأجور المحدَّدة بالساعة ومن عدد أيام الشغل، بينما زادت من عدد ساعات العمل في اليوم؛ وكان الدافع وراء قدر كبير من هذا التأثير هو انخفاض كل من ربحية الشركات والطلب على العمالة (البنك الدولي، 2013ب). وخلصت الدراسة إلى أن نقاط التفتيش وحدها تكلف اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من منطقة محلية يقلل من احتمال التوظيف بنسبة 0,41 في المائة، ومن الأجر بالساعة بنسبة 6,3 في المائة، ومن أيام العمل بنسبة 2,6 في المائة.

وعدم قدرة الاقتصاد المقيَّد في الضفة الغربية، في ظل الاحتلال، على خلق فرص عمل، في مواجهة تزايد عدد السكان، يجبر عدداً كبيراً من الفلسطينيين على البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات. وتوجد علاقة ارتباطية سلبية قوية بين نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات ومعدل البطالة في الضفة الغربية، ما يُبرهن على اعتماد اقتصاد الضفة الغربية على إسرائيل في التوظيف (الشكل 3).

ولولا فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات، لكانت البطالة في الضفة الغربية أعلى بكثير، ولكانت مستوياتها غير بعيدة عن معدلات البطالة المرتفعة للغاية في غزة، المحاصَرة منذ عام 2007. وفي المتوسط، كانت البطالة في الضفة الغربية ستصبح أعلى بنسبة 16 في المائة في الفترة 1995–2019 (الشكل 4). فبدون فرص عمل في إسرائيل والمستوطنات، لكان من الممكن أن تكون البطالة، في عام 2019، عند مستوى 37 في المائة بدلاً من مستوى الـ 17 في المائة المسجَّل. بيد أنه حتى مع فرص العمل في إسرائيل، لم يتمكن الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية من إحداث تأثير في معدلات البطالة المرتفعة بشكل مزعج.

وفي عام 2019، جرى توظيف 000 133 فلسطيني (10 في المائة من القوى العاملة في الضفة الغربية) في إسرائيل والمستوطنات، معظمهم في قطاع البناء والتشييد، تليه الزراعة والصناعات والخدمات المنخفضة التكنولوجيا (الأونكتاد، 2020أ). وكانت نسبة 99 في المائة منهم من الرجال وجرى تصنيفهم على أنهم من ذوي المهارات المنخفضة من حيث التحصيل التعليمي، أي مَن حصّلوا أقل من 13 عاماً من التعليم (معهد أبحاث السياسة الاقتصادية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2018). وأصبح الاعتماد المتزايد لسوق العمل الفلسطينية على إسرائيل ممكناً أيضاً بسبب نقص العمالة ذات المهارات المنخفضة في إسرائيل، وخاصة في مجالي الزراعة والتشييد. ولم تنجح محاولات سد الفجوة بالاستعانة بعمال من آسيا. ويبدو أن أرباب العمل في إسرائيل والمستوطنات يفضلون العمال الفلسطينيين، بسبب مهاراتهم ومعرفتهم. وأحد الفوارق الحاسمة الأهمية هو أن العمال الفلسطينيين يعودون إلى الضفة الغربية في نهاية يوم العمل، أو فترة العمل، وبالتالي لا يكون لهم تأثير على الهيكل الديموغرافي لإسرائيل (الأونكتاد، 2019ب).

وفي حين أن التوظيف في إسرائيل والمستوطنات قد يتيح مزايا قصيرة الأجل، فإنه يظل أمراً غير مستقر ومتقلب وعرضة لتقلبات السياسة ومناقضاً للنمو المستدام في الأجل الطويل. فهو يقوّض الاقتصاد الفلسطيني عن طريق التسبّب في تآكل قدرته التنافسية بفعل تأثيره على الأجور المحلية وسعر الصرف الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدّي تصدير العمالة إلى إسرائيل في الأجل الطويل إلى تقويض قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تصدير السلع والخدمات. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات ترتبط في الأجل الطويل بانخفاض في الصادرات بنسبة 5 في المائة، وبزيادة في الواردات بنسبة 6 في المائة وبناتج محلي إجمالي أقل، مع معاناة قطاع التصنيع، متبوعاً بقطاع التعدين، من أسوأ انخفاض من حيث القيمة المطلقة والقيمة النسبية (Agbahey، 2018). وعلاوة على ذلك، ففي حين أن هذه الفرص تؤدّي إلى زيادة دخل عوامل الإنتاج الذي يُتلقَّى من إسرائيل، فإنها تقلّل أيضاً من المعروض من العمالة في السوق المحلية، وتقلّل من حوافز الاستثمار في رأس المال البشري كما تؤثّر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي (Agbahey, Siddig and Grethe, 2016).

باء- التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: بعد الانتفاضة الثانية 2000-2019

يقدِّم هذا القسم من الدراسة تقديرات للتكاليف الاقتصادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة للتشديد الكبير للإغلاقات والقيود وللعمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في أعقاب الانتفاضة الثانية. وكما هو موضح أعلاه، كانت التكلفة المباشرة لهذه القيود هي تقليص الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية بمقدار الثلث في الفترة 2000-2002. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه القيود تسببت في أضرار طويلة الأمد، لا تزال تكلفتها مستمرة في التراكم، بالنظر إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تُبقي على القيود التي تحول دون القيام بإعادة البناء اللازمة.

وكانت القيود على التنقل وغيرها من القيود المفروضة على الضفة الغربية قد بدأت فور اندلاع الانتفاضة الثانية في 28 أيلول/سبتمبر 2000. غير أنه من الصعب تحديد التاريخ الذي جرى فيه تخفيف هذه القيود إلى مستويات ما قبل الانتفاضة. وعند ملاحظة تقلبات النمو الاقتصادي، يكون من المعقول افتراض أن القيود قد جرى تخفيفها إلى حد ما، ولكن دون رفعها، في عام 2006 (الشكل 2)[2]. ولذلك، فإن تقدير التكلفة المباشرة الطويلة الأمد للقيود الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الثانية يستند إلى مسار أو سيناريو نمو - مغاير للواقع - للاقتصاد الإقليمي في الضفة الغربية يفترض أن القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة وسياسة الإغلاق لم تحدثا في الفترة 2000-2006.

وينبغي التشديد على أن هذه الدراسة لا تهدف إلى الإجابة على سؤال "ماذا لو لم يكن يوجد احتلال؟" فليس القصد منها هو تقييم التكلفة الكلّية للاحتلال. بل هي ترمي بالأحرى إلى استكشاف التكلفة الاقتصادية لعمليات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الثانية.

(2) يقوم هذا الافتراض على عدد أيام الإغلاق التي انخفضت من 244 يوماً في عامي 2001 و2002 إلى 122 يوماً في عام 2006، قبل أن تتراجع إلى 34 يوماً في عام 2007.

وبناءً على معدل النمو في الضفة الغربية في الفترة التي سبقت الانتفاضة الثانية (1995–1999) والفترة التي تلتها (2007–2019)، جرى وضع سيناريو نمو مغاير للواقع للفترة 2000–2006. وهذا السيناريو البديل يفترض أنه في الفترة 2000–2002، لم يحدث الانكماش البالغ 32,8 في المائة للاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية، ولم يحدث كذلك الانتعاش في السنوات الثلاث التالية. وبدلاً من ذلك، يفترض السيناريو أن الاقتصاد نما في الفترة 2000–2006 بمعدل سنوي مركب قدره 7,1 في المائة، وهو متوسط معدل النمو السنوي في الفترتين 1995–1999 و2007–2019.

وتشير النتائج، الموضحة في الجدول 1 والشكل 5، إلى أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي المحتمل التي سُجِّلت في إطار السيناريو البديل كبيرة، بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج كان سيكون أعلى بكثير من مستواه الفعلي. وفي ظل هذا السيناريو البديل، كان الناتج المحلي الإجمالي السنوي للضفة الغربية، في الفترة 2000–2019، سيكون في المتوسط أعلى بنسبة 35 في المائة من مستواه الفعلي، ما يؤدي إلى خسارة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل تبلغ 57,7 مليار دولار (بسعر الدولار الثابت لعام 2015)، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لعام 2019 4,5 مرّات أو الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2019 3,5 مرّات. فبدون القيود الإسرائيلية الصارمة وسياسة الإغلاق، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الضفة الغربية سيصل إلى 142 2 دولاراً، أي أعلى بمقدار 44 في المائة عن مستواه الفعلي في عام 2019 (الجدول 2 والشكل 6). ومن المهم التشديد على أن هذه مجرد تقديرات للناتج المحلي الإجمالي المحتمل الضائع وهي لا تشمل تكلفة الأضرار وعمليات التدمير التي لحقت بالأصول الفلسطينية في ظل العمليات العسكرية الإسرائيلية والتدابير الأخرى الإسرائيلية.

الجدول 1

الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل

(بملايين الدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

		السيناريو البديل		
السنة	*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي*	*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*	*الفارق*	*الفارق بالنسبة المئوية*
2000	4 958,3	5 660,9	702,6	14,2
2001	4 365,9	6 064,0	1 698,1	38,9
2002	3 724,9	6 495,8	2 770,9	74,4
2003	4 090,7	6 958,4	2 867,7	70,1
2004	5 128,9	7 453,9	2 325,0	45,3
2005	5 468,5	7 984,7	2 516,2	46,0
2006	5 962,1	8 553,3	2 591,2	43,5
2007	6 587,6	9 086,4	2 498,8	37,9
2008	7 451,3	9 652,8	2 201,5	29,5
2009	8 126,3	10 254,5	2 128,2	26,2
2010	8 496,1	10 893,6	2 397,5	28,2
2011	9 305,9	11 572,6	2 266,7	24,4
2012	9 810,2	12 294,0	2 483,8	25,3
2013	10 171,9	13 060,2	2 888,3	28,4
2014	10 610,4	13 874,3	3 263,9	30,8
2015	11 072,3	14 739,1	3 666,8	33,1
2016	12 046,1	15 657,8	3 611,7	30,0
2017	12 505,5	16 633,8	4 128,3	33,0
2018	12 797,3	17 670,6	4 873,3	38,1
2019	12 998,8	18 772,0	5 773,2	44,4
المجموع التراكمي	**165 679,1**	**223 332,6**	**57 653,6**	**34,8**

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 5

الضفة الغربية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل

(بملايين الدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

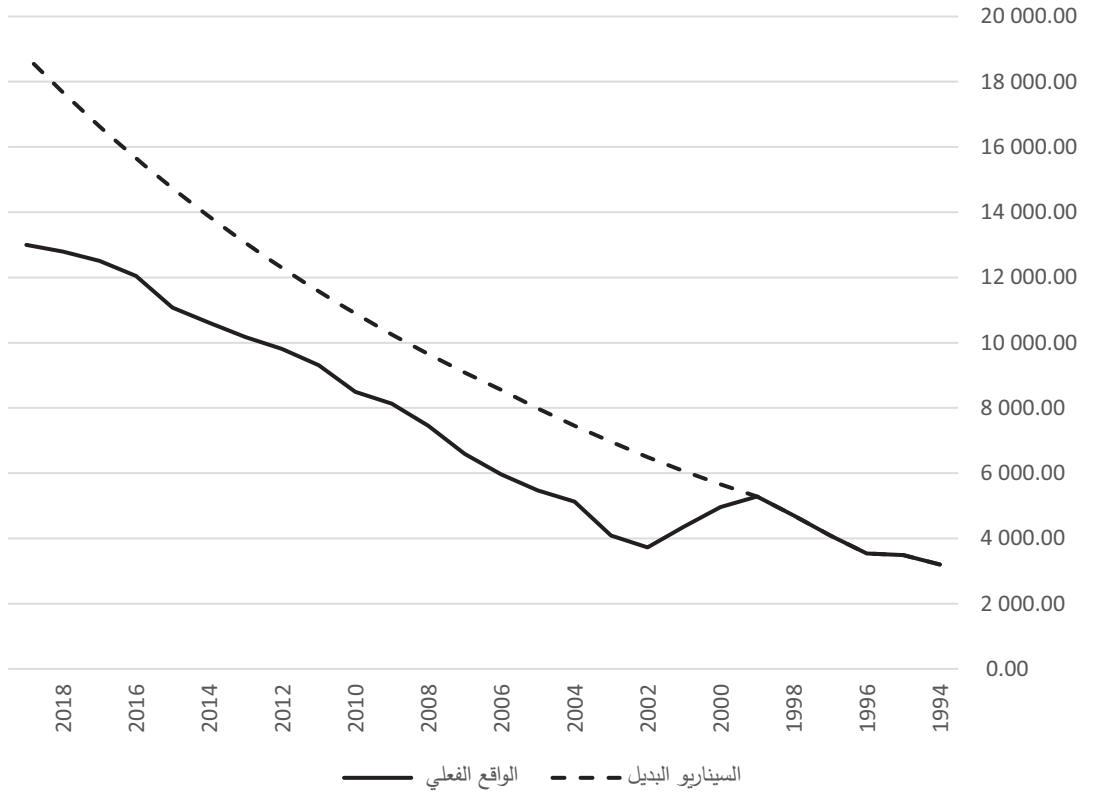

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 2

الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

		السيناريو البديل		
السنة	*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي*	*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*	*الفارق*	*الفارق بالنسبة المئوية*
2000	2 865,5	3 271,6	406,0	14,2
2001	2 456,0	3 411,2	955,2	38,9
2002	2 040,0	3 557,6	1 517,6	74,4
2003	2 181,1	3 710,2	1 529,0	70,1
2004	2 661,8	3 868,4	1 206,6	45,3
2005	2 758,6	4 027,9	1 269,3	46,0
2006	2 923,0	4 193,4	1 270,4	43,5
2007	3 138,7	4 329,3	1 190,6	37,9
2008	3 470,9	4 496,4	1 025,5	29,5
2009	3 702,7	4 672,4	969,7	26,2

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي	السيناريو البديل		
		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الفارق	الفارق بالنسبة المئوية
2010	3 788,4	4 857,5	1 069,1	28,2
2011	4 062,7	5 052,3	989,6	24,4
2012	4 195,0	5 257,1	1 062,1	25,3
2013	4 262,3	5 472,6	1 210,3	28,4
2014	4 358,7	5 699,5	1 340,8	30,8
2015	4 460,8	5 938,1	1 477,3	33,1
2016	4 761,1	6 188,6	1 427,5	30,0
2017	4 851,0	6 452,4	1 601,4	33,0
2018	4 854,4	6 703,0	1 848,6	38,1
2019	4 822,5	6 964,3	2 141,8	44,4

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 6

الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواقع الفعلي والسيناريو البديل

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

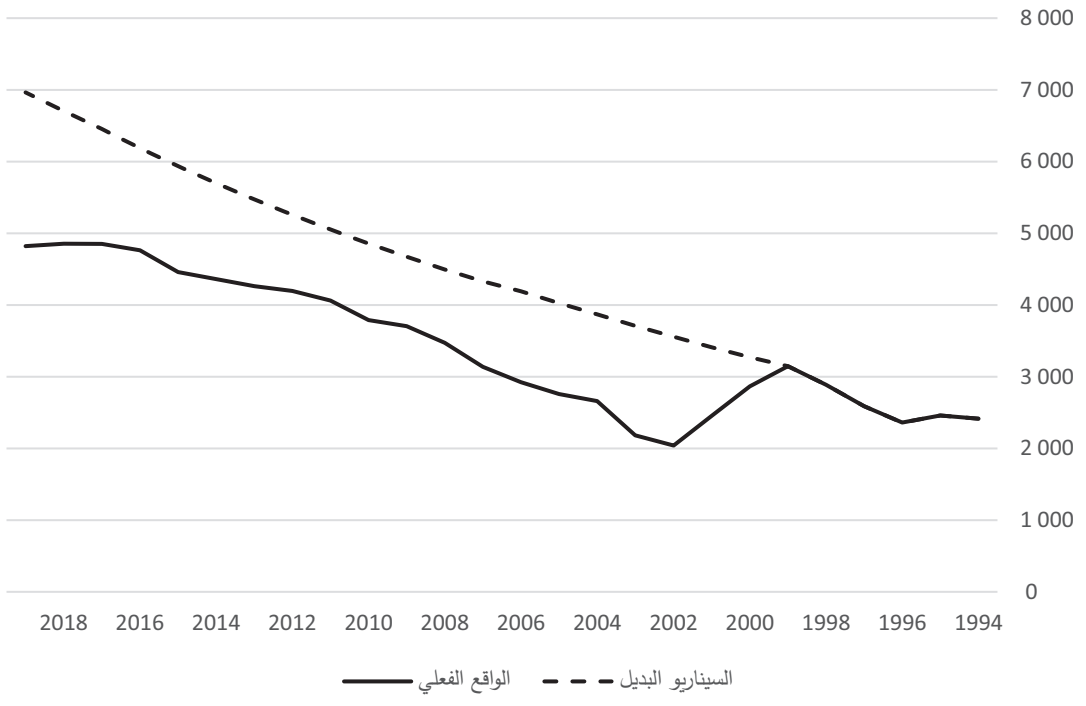

المصدر: حسابات الأونكتاد.

رابعاً- تكلفة الفقر التقديرية المترتبة على الاحتلال في أعقاب الانتفاضة الثانية، 1998-2017

يُقدَّم في هذا الفصل تقييم للتدهور الذي حدث في رفاه الفلسطينيين وأوضاعهم المعيشية في الضفة الغربية نتيجة للقيود الأكثر صرامة التي فرضتها إسرائيل بعد الانتفاضة الثانية. وقد جرى تقدير نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر والتكلفة الدنيا للقضاء على الفقر للفترة 1998-2017 باستخدام بيانات مستمدة من التعدادات السكانية ومن استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحليل الأنماط المتعلقة بانعدام المساواة وبتوزيع المساعدة في الضفة الغربية في الفترة 2004-2017. وأخيراً، يجري أيضاً تقييم تأثير القيود الإسرائيلية على مؤشرات الفقر باستخدام ما يرد في السيناريو البديل، المشروح في الفصل الثالث، من افتراض أن هذه القيود لم تُفرض. ويتبع التحليل الوارد في هذا الفصل منهجية مماثلة لتلك المتبعة في تقرير الأونكتاد (2020ب؛ الفصل الرابع).

ألف- قياس الفقر في الضفة الغربية، سنوات مختارة، 1998-2017

يجري في هذا الفرع تحليل تطور مستوى وعمق الفقر في الضفة الغربية في الفترة 1998-2017. وتُعرَّف نسبة عدد الفقراء بأنها نسبة الأُسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر، بمساعدة وبدون مساعدة[3]. بيد أن نسبة عدد الفقراء لا تأخذ في الحسبان شدة الفقر أو عمقه، وهو ما ينعكس في مدى وقوع أسرة معيشية معينة تحت خط الفقر. واستخدام فجوة الفقر يعالج هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، فتحديد ما إذا كانت نسبة 50 في المائة من الأُسر المعيشية هي تحت خط الفقر بمقدار 0,01 دولار أو تحته بمقدار 100 دولار، تكون نسبة عدد الفقراء في كلتا الحالتين هي 50 في المائة. وتصحِّح فجوة الفقر ذلك عن طريق إضافة المسافة، من الناحية النقدية، التي تفصل كل أسرة معيشية عن خط الفقر؛ ويُخصَّص وزن قدره 1 للأسر المعيشية الواقعة تحت خط الفقر وصفر للأسر المعيشية الواقعة أعلى الخط. ولذلك فإن فجوة الفقر تمثل متوسط العجز، بالنسبة المئوية، الذي يفصل الأسر المعيشية عن خط الفقر.

ويجري قياس مؤشري الفقر (نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر) لسنوات رئيسية مختارة من أجل تقييم تأثير القيود والتدابير الإسرائيلية، وهي السنوات: 1998 (قبل الانتفاضة الثانية) و2004 (خلال الانتفاضة الثانية)، و2007 و2017 (بعد الانتفاضة الثانية). ويجري تقدير مؤشري الفقر باستخدام طريقتين: الطريقة القائمة على الاستقصاءات وطريقة أفضل تنبؤ تجريبي. وهذه الأخيرة تحسّن دقة مقاييس الفقر عن طريق الجمع بين المعلومات المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك وتلك المستمدة من العينة الكبيرة المتاحة من بيانات التعداد.

1- الطريقة القائمة على الاستقصاءات

تستخدِم الطريقة القائمة على الاستقصاءات تعريف خط الفقر بأنه 60 في المائة من مكافِئ نصيب الأفراد البالغين من مجموع الوسيط الوطني لنفقات الأُسر المعيشية وتطبّقه مباشرة على بيانات الاستقصاءات القليلة نسبياً (الجدول 3)[4]. وحُسِبت نسبة

(3) تشمل المساعدة جميع المساعدات النقدية والعينية المقدَّمة إلى الأُسر المعيشية من الحكومة والجهات غير الحكومية.

(4) هذا المقياس لخط الفقر النسبي تستخدمه جملة من الجهات من بينها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الرابط: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:At-risk-of-poverty_rate). (جرى الاطلاع عليه في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021). ويُعرّف مكافِئ نصيب الأفراد البالغين بأنه (1 + (عدد البالغين − 1) × 0,8 + (عدد الأطفال × 0,5))، وهو التعريف الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (انظر المرفق الأول).). ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعريفاً مختلفاً قليلاً، وهو ((عدد البالغين + 0,46 × عدد الأطفال) ^ 0,89). والتعبير عن الأمور في شكل مكافِئ نصيب الأفراد البالغين وليس في شكل نصيب الفرد، من بين أمور أخرى، يرسم صورة أدق للفقر. والسبب في ذلك هو أن هياكل الأُسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، غير متجانسة إلى حد كبير، والكثير منها يضم عدداً كبيراً من الأطفال. وتختلف متطلبات الاستهلاك في الأسرة المعيشية المكونة من ستة أشخاص بالغين اختلافاً تاماً عن متطلبات الأسرة المعيشية المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال. والتعبير عن الأمور في شكل مكافئ نصيب الأفراد البالغين يسمح بأن تُؤخذ في الحسبان هذه المصادر الهامة لعدم التجانس بين الأُسر المعيشية.

عدد الفقراء وفجوة الفقر في الضفة الغربية على أساس استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية في الأعوام 1998، و2004، و2007، و2017. وتشير عينات الاستقصاءات إلى أن نسبة الأُسر المعيشية في الضفة الغربية التي تعيش تحت خط الفقر كانت 11,6 و15,2 و13,5 و13,7 في المائة في الأعوام 1998 و2004 و2007 و2017 على التوالي. وبالمثل، ظلت فجوة الفقر مستقرة على مر الوقت، وتأرجحت بين 2,8 في المائة و4 في المائة في السنوات المختارة (انظر الجدول 6). وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو متوقع، كانت معدلات الفقر وفجوات الفقر أعلى من دون المساعدات منها في حالة وجودها.

ويتمثل أحد الشواغل المتعلقة باستخدام مقياس نسبي في تقييم تطور الفقر في الضفة الغربية على مرّ الوقت في أن المستوى الوسيط للدخل (عند نسبة 60 في المائة من الوسيط) قد انخفض بشكل مستمر في أعقاب الانتفاضة الثانية (الجدول 3). وبناء على ذلك، يمكن أن يكون هذا النهج مضلِّلاً لأنه يستخدم مستوى الفقر بالنسبة إلى دخل كل عام وتوزيعه ولا يأخذ في الحسبان الانخفاض الحاد في مستويات المعيشة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة بعد الانتفاضة الثانية. وهذا هو السبب، من الناحية النسبية، في أن من غير المستغرب أن يظل معدل الفقر وفجوة الفقر ثابتين تقريباً. وتقدِّم دالات الكثافة التراكمية التجريبية لفترة الأربع سنوات توضيحاً جلياً لهذه الظاهرة (الشكل 7).

بل على العكس من ذلك، ومع إبقاء خط الفقر عند مستواه لعام 1998، ازداد معدل الفقر من 11 في المائة في عام 1998 إلى 35 في المائة في عام 2004، في أعقاب تطبيق قيود ما بعد الانتفاضة الثانية. وانخفض المعدل بشكل طفيف إلى 30 في المائة في عام 2007، ولم يعد إلى مستواه لما قبل الانتفاضة الثانية إلا بعد 20 عاماً، في عام 2017. وازدادت فجوة الفقر أربع مرات، من 3 في المائة في عام 1998 إلى 11 في المائة في عام 2004، ولم تعد إلى مستواها لعام 1998 إلا في عام 2017.

الجدول 3

الضفة الغربية: نصيب مكافئ الفرد البالغ من النفقات المتوسطة ونصيبه من نسبة 60 في المائة من النفقات الوسيطة، للفترة 1998-2017

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

السنة	*نصيب مكافئ الفرد البالغ من النفقات المتوسطة*	*نصيب مكافئ الفرد البالغ من نسبة 60 في المائة من النفقات الوسيطة*
1998	410	176
2004	284	118
2007	335	122
2017	453	195

المصدر: حسابات الأونكتاد.

2- انعدام المساواة، وتقديم المساعدة في الضفة الغربية، 1998-2017

كما هو مشروح أعلاه، كانت تأثيرات التدابير الإسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية شديدة على الشريحة الأفقر من السكان. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في معدل الفقر وعمقه، وبالتالي إلى حدوث تدهور في توزيع الدخل وزيادة في انعدام المساواة. وانحرف منحنى لورينز في الفترة 1998-2004، وانحرف إلى أبعد من ذلك في عام 2007 وعاد فقط في عام 2017 إلى شكله الأصلي (تقريباً) (الشكل 7). وتطلّب الأمر 20 عاماً لكي يعود انعدام المساواة إلى مستواه لعام 1998، وهو ما ينعكس في تطور معامِل جيني، الذي ازداد من 0,325 في عام 1998 إلى 0,362 في عام 2004 ومرة أخرى إلى 0,393 في عام 2007 قبل أن ينخفض إلى 0,336 في عام 2017 (الشكلان 8 و9)[5].

(5) يمكن أن يساعد منحنى لورينز على تلخيص التوزيع ودراسة خصائصه من حيث انعدام المساواة. وفي هذه الحالة، يوضح المنحنى نصيب أفقر 20 في المائة من جميع الأسر المعيشية في الضفة الغربية من مجموع النفقات عندما تُعرَض في شكل ترتيب تصاعدي من حيث إنفاق الأسر المعيشية. ويتراوح منحنى لورينز من منشئه عند النقطة 0,0 إلى النقطة 1,1، حيث يبلغ نصيب الـ 100 في المائة من أغنى الأسر المعيشية نسبة 100 في المائة من مجموع الدخل. وعلاوةً على ذلك، يتسم منحنى لورينز بأنه محدب، أي أنه يميل صعوداً بمعدل متزايد، لأن نصيب النسبة ن من أفقر الأسر المعيشية من مجموع النفقات هو دائماً أقل من

الشكل 7

الضفة الغربية: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، مع احتساب المساعدة

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

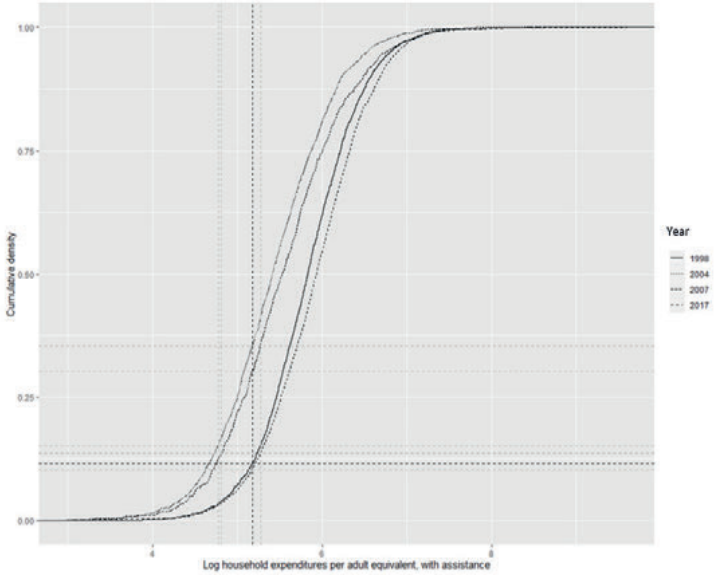

ملاحظات: يبيّن المحور الأفقي قيمة النفقات، ويبيّن المحور الرأسي نسبة الأسر المعيشية التي تقل نفقاتها عن هذا المستوى. ويمثّل الخط الرأسي المتقطع خط الفقر لعام 1998. وفي أعقاب الانتفاضة الثانية، تحولت دالات الكثافة التراكمية التجريبية تحوّلاً ملحوظاً إلى اليسار؛ ولم تعد إلى مستواها لعام 1998 إلا بعد 20 عاماً، في عام 2017. وهكذا كلفت الانتفاضة الثانية الضفة الغربية عقدين من التنمية.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

النسبة ن في المائة من مجموع الدخل. ويعبر منحنى لورينز الذي يقع على خط الزاوية 45 درجة عن توزيع الدخل توزيعاً متساوياً تماماً، حيث يكون مستوى مكافئ الأفراد البالغين من الإنفاق متماثلاً تماماً لدى جميع الأسر المعيشية. ولذلك، فكلما اقترب المنحنى من خط الزاوية 45 درجة كان التوزيع أكثر اتساماً بالمساواة، وكلما ازداد انحرافه نحو الزاوية الجنوبية الشرقية ازداد عدم اتسام التوزيع بالمساواة. وعلى ذلك، إذا وقع منحنى لورينز بأكمله دون منحنى آخر فإنه يدل على زيادة في انعدام المساواة. وكثيراً ما يلخَّص شكل منحنى لورينز باستخدام مقاييس النطاق؛ ولعل معامِل جيني هو أكثر هذه المقاييس استخداماً.

ويطابق معامِل جيني المساحة السطحية بين منحنى لورينز وخط الزاوية 45 درجة، معبَّراً عنه بجزء من نصف المربع، أي المثلث الواقع تحت خط الزاوية 45 درجة. وبذلك يساوي معامِل جيني صفراً عندما يكون توزيع النفقات في السكان متساوياً تماماً (أي أنه تنعدم المساحة بين منحنى لورينز وخط الزاوية 45 درجة) ويساوي 1 عندما يصل انعدام المساواة إلى مستواه الأقصى (أي أن منحنى لورينز يداني الجانبين الجنوبي والشرقي).

الشكل 8

الضفة الغربية: منحنيات لورينز القياسية، 1998، و2004، و2007، و2017

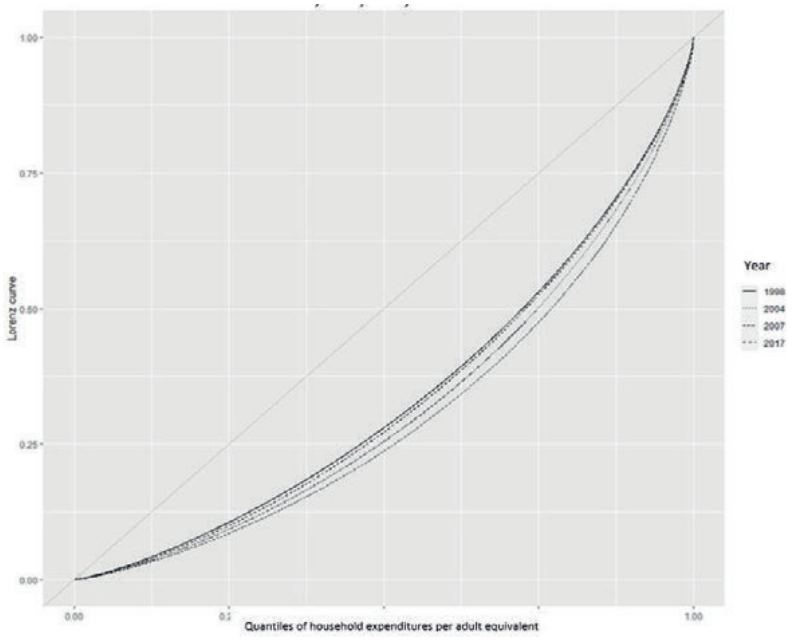

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 9

الضفة الغربية: منحنيات لورينز المعمَّمة (تحديد النطاق باستخدام القيم المتوسّطة)، 1998، و2004، و2007، و2017

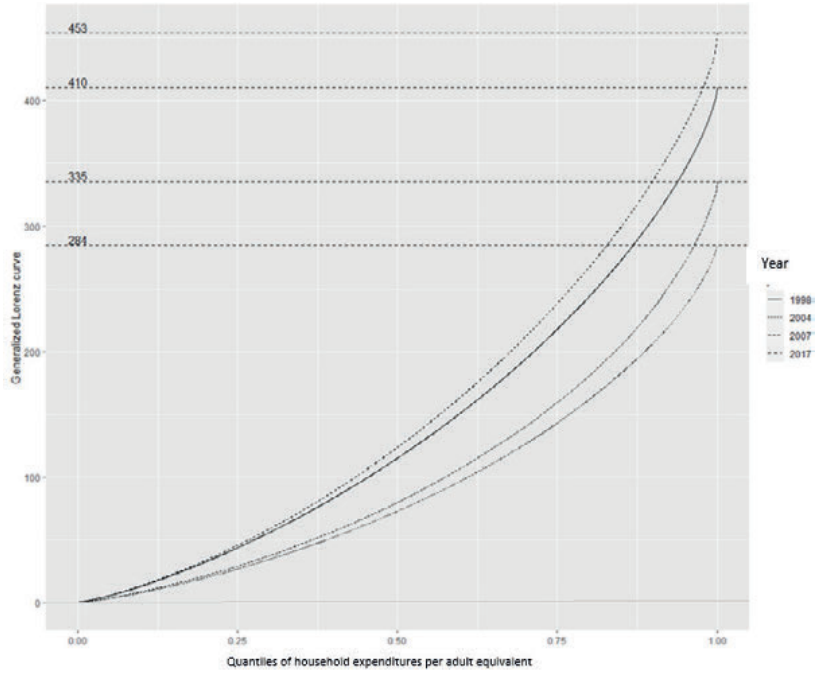

ملاحظة: يمكن الجمع بين التغير في متوسط النفقات وانعدام المساواة باستخدام منحنيات لورينز المعمَّمة، التي تقيس نطاق منحنى لورينز القياسي بمكافئ الأفراد البالغين من النفقات المتوسّطة.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وعلى النقيض من النتائج التي توصل إليها الأونكتاد (2020ب) فيما يتعلق بقطاع غزة، فإن المساعدة لا تسهم إلا بقدر ضئيل في رفاه السكان في الضفة الغربية؛ وتتطابق منحنيات لورينز تطابقاً تاماً تقريباً مع احتساب المساعدة وبدونها (الشكل 10).

الشكل 10

الضفة الغربية: منحنيات لورينز مع احتساب المساعدة وبدونها، 2004، و2007، و2017

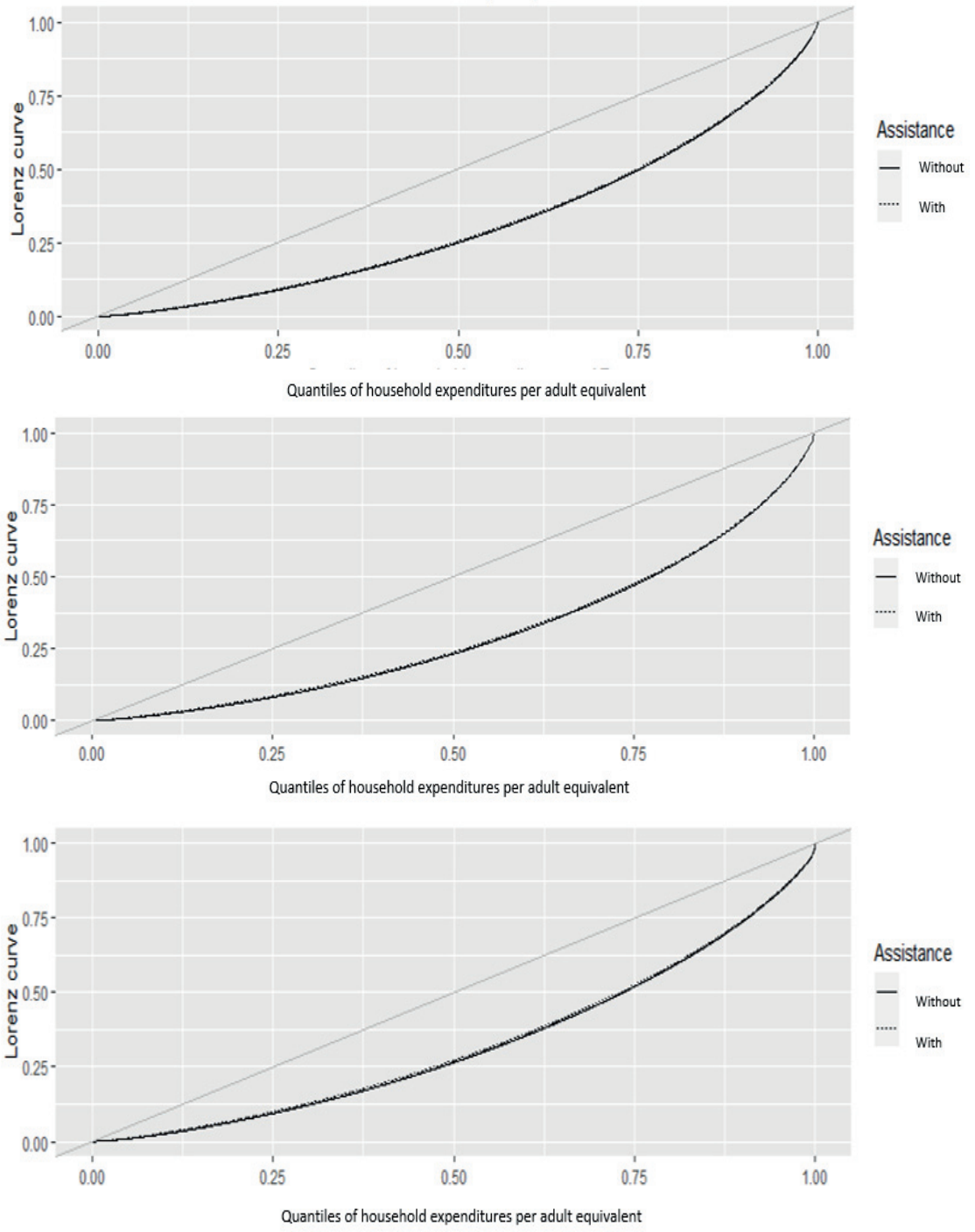

المصدر: حسابات الأونكتاد.

3- طريقة أفضل تنبؤ تجريبي

يتمثل أحد قيود الطريقة القائمة على الاستقصاءات في أنها تعتمد على عينات صغيرة نسبياً. والتطورات الأخيرة في رسم خرائط الفقر والتقديرات المتعلقة بالمناطق الصغيرة تجعل من الممكن تحسين هذه الطريقة عن طريق الجمع بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات السكانية (Elbers, Lanjouw and Lanjouw, 2003؛ و Molina, Rao and Datta, 2015). وكما هو معتاد في جميع الدول تقريباً، لا تتضمن بيانات التعدادات السكانية الفلسطينية معلومات عن استهلاك الأسرة المعيشية أو نفقاتها

أو دخلها. بيد أن استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية في الأعوام 2004 و2007 و2017 وتعدادي عامي 2007 و2017 تجمع بيانات عن مجموعة واسعة نسبياً من المتغيرات العامة، بما في ذلك الموقع، سواء أكان حضرياً أم ريفياً أم مخيماً للاجئين؛ وخصائص رب الأسرة المعيشية، مثل المستوى التعليمي والوضع من حيث العمل؛ وقطاع التوظيف؛ والخصائص الديموغرافية للأسرة المعيشية؛ وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه؛ وخصائص مسكن الأسرة المعيشية؛ والأصول المنزلية.

ولتحديد نسبة عدد الفقراء وعمق الفقر، تَتَّبع طريقة أفضل تنبؤ تجريبي ثلاث خطوات. أولاً، تُستخدم البيانات المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية لتقدير معادلات الانحدار الإحصائي لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية وخصائص الأسر المعيشية التي يمكن ملاحظتها. ثانياً، تُدمَج المعامِلات المقدَّرة التي جرى الحصول عليها من الانحدارات مع بيانات التعدادات السكانية (التي تغطي عدداً أكبر من الأُسر المعيشية) بغية حساب نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مستوى إنفاق الأسر المعيشية[6]. ثالثاً، تُستخدم المقاييس المستنبَطة لنفقات الأسر المعيشية لإعادة حساب مقاييس نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر لكل عام. وفيما يخص العلاقة الإحصائية التي تربط نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية بخصائص الأسر المعيشية التي يتعين تقديرها، يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة في كل من بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات السكانية التي تشكل أساس التقدير.

وتُبيَّن في الجدولين 4 و5 نتائج الانحدار لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم مجموع النفقات الشهرية الحقيقية مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها، على التوالي، بشأن مجموعة المتغايرات المشتركة القياسية على الصعيد الوطني. ويُحتفَظ بمجموعة مشتركة من المتغايرات المشتركة من الاستقصاءات المجراة في الأعوام 2004 و2007 و2017 بغية تحقيق أكبر قدر من إمكانية المقارنة بين مقاييس الدخل المركَّبة المتوصَّل إليها باستخدام بيانات التعدادات السكانية وتقديرات البارامترات. وتوجد ثلاثة استثناءات، وهي العمل في إسرائيل والمستوطنات في عام 2004؛ والعمل في الخارج في عام 2004؛ والحصول على الكهرباء في عام 2017. وتوضع في الاعتبار أحجام العينات الصغيرة نسبياً، ولا ينبغي تفسير الانحدار من حيث السببية.

وتَظهر بعض الأنماط المثيرة للاهتمام. أولاً، سواء كان الأمر يتعلق بعام 2007 أو بعام 2017، كان الاختلاف بين الأُسر المعيشية في غزة والضفة الغربية كبيراً ولكنه كان أقل بكثير في عام 2004. وكان نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية في غزة أدنى منه في الضفة الغربية بنسبة 41 في عامي 2007 و2017، وبنسبة 12 في المائة فقط في عام 2004. ثانياً، لا يزال المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية أحد المحدِّدات المهمة للنفقات. ثالثاً، يتسم وضع الأسرة المعيشية من حيث العمل بأهمية قصوى من حيث الإنفاق.

ومقياس جودة التطابق مناسب للبيانات المقطعية من هذا النوع، حيث يبلغ مُعامل التحديد (تربيع R) 0,5 و0,52 و0,54 للأعوام 2004 و2007 و2017، على التوالي. ومع ذلك يمكن تحسينه باستخدام معلومات جغرافية أدق عن موقع الأسر المعيشية المشمولة بالعينة. ومن شأن هذه البيانات أن تحسّن مقياس جودة التطابق عن طريق إدراج متوسط قيم متغايرات مشتركة معينة على مستوى الموقع. وبما أن الهدف من هذه العملية ليس هو تقدير مقاييس الفقر أو انعدام المساواة على المستويات المحلية المصنَّفة للمناطق المشمولة بالتعداد السكاني ولكن ليس باستقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية، فمن الممكن تجنب هياكل المتغايرات المشتركة المعقدة (أي الاضطرابات الخاصة بالأسر المعيشية وبالمناطق، التي تتطابق أساساً مع نموذج الآثار العشوائية) والتركيز بدلاً من ذلك على توليد مقاييس مركَّبة معاد معاينتها لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية في التعداد السكاني. وتولَّد هذه المقاييس بتطبيق المعامِلات المقدَّرة في نموذج الاقتصاد القياسي للنفقات في الجدولين 4 و5 على قيم المتغايرات المشتركة المقابلة المتاحة في عينة التعداد، فيُجمع بذلك بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات السكانية في طريقة أفضل تنبؤ تجريبي.

(6) تُدمَج المعامِلات المقدَّرة التي جرى الحصول عليها من الانحدارات باستخدام بيانات استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية في عام 2004 مع بيانات التعداد الذي أُجري في عام 2007 (التي تغطي عدداً أكبر من الأُسر المعيشية) بغية حساب نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مستوى إنفاق الأسر المعيشية في عام 2004.

ويجري الحصـول على مقاييس الفقر النهائية بحسـاب متوسـط النتائج المتحصَّـل عليها من عمليات تكرار متعددة. ويُتَّبع هذا الإجراء بشكل منفصل للأعوام 2004، و2007، و2017.

وعند تفسير النتائج القائمة على طريقة أفضل تنبؤ تجريبي، ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار المعاوضات الإحصائية الأساسية. ومن الناحية الأخرى، يجري تقدير مقاييس الفقر لجميع الأسـر المعيشـية المدرجة في عينة التعداد، ما يزيد من حجم العينة بأكثر من درجة من درجات الحجم. ومن الناحية الأخرى، تأتي هذه الزيادة في حجم العينة على حسـاب اسـتخدام المقاييس المسـتنبطة لنفقات الأسـر المعيشـية بدلاً من المقاييس الفعلية المتاحة من اسـتقصـاءات الإنفاق والاسـتهلاك الفلسـطينية. وقد صُـمم إجراء إعادة المعاينة للتخفيف من أي تحيز ناجم عن هذا الاستنباط.

الجدول 4

نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، مع احتساب المساعدة

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	*2017*	*2007*	*2004*
نقطة التقاطع	5,641 (0,148)***	5,442 (0,462)***	4,991 (0,157)***
الموقع (الضفة الغربية والمناطق الحضرية هي فئات الأساس)			
غزة	-0,408 (0,027)***	-0,414 (0,045)***	-0,120 (0,024)***
المناطق الريفية	-0,053 (0,020)**	-0,045 (0,044)	0,070 (0,025)**
المخيمات	-0,016 (0,029)	-0,038 (0,052)	-0,012 (0,026)
خصائص رب الأسرة المعيشية			
النوع الاجتماعي	0,036 (0,031)	0,078 (0,061)	0,102 (0,035)**
الحالة الزوجية	-0,019 (0,058)	-0,008 (0,130)	0,072 (0,064)
صفة اللاجئ	-0,032 (0,019)	-0,064 (0,038)	-0,066 (0,021)**
المستوى التعليمي	0,064 (0,019)***	0,093 (0,039)*	0,066 (0,022)**
الوضع من حيث العمل			
قطاع العمل (الخدمات هي فئة الأساس)			
الزراعة	-0,067 (0,036)	-0,110 (0,058)	-0,142 (0,031)***
البناء والتشييد	-0,030 (0,027)	-0,019 (0,052)	-0,079 (0,027)**
الصناعة	-0,032 (0,030)	0,012 (0,169)	-0,039 (0,031)
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,048 (0,011)***	0,066 (0,019)***	0,044 (0,011)***
العمل في اسرائيل	0,166 (0,027)***	0,209 (0,058)***	-
العمل في الخارج	0,021 (0,127)	-0,198 (0,199)	-
العمل في الحكومة الوطنية	0,107 (0,025)***	-0,001 (0,048)	0,074 (0,027)**
الخصائص الديموغرافية للأسرة المعيشية			
عدد الإناث	-0,118 (0,007)***	-0,105 (0,011)***	-0,098 (0,006)***
عدد الذكور	-0,089 (0,007)***	-0,077 (0,013)***	-0,087 (0,007)***
عد الإناث البالغات	-0,008 (0,012)	0,018 (0,021)	0,003 (0,011)
عدد الذكور البالغين	0,003 (0,009)	-0,002 (0,016)	-0,001 (0,009)
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية			
إمكانية الحصول على المياه العامة	-0,158 (0,027)***	-0,134 (0,059)*	0,013 (0,031)

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	*2017*	*2007*	*2004*
إمكانية الحصول على الكهرباء	-	0,027 (0,167)	0,085- (0,078)
الارتباط بشبكة المجاري	0,023- (0,021)	0,146 (0,041)***	0,122 (0,021)***
خصائص مسكن الأسرة المعيشية			
ملكية المنزل	0,053- (0,023)*	0,237- (0,050)***	0,201- (0,034)***
عدد الغرف	0,039 (0,012)***	0,049 (0,016)**	0,014 (0,006)*
عدد غرف النوم	0,007- (0,017)	0,049- (0,029)	0,047 (0,014)***
مطبخ	0,053 (0,115)	0,371 (0,344)	0,030 (0,103)
غرفة حمام	0,067- (0,028)*	0,076 (0,325)	0,077 (0,085)
مرحاض	0,034 (0,020)	0,391- (0,328)	0,219- (0,107)*
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	0,026 (0,070)	0,148- (0,112)	0,136 (0,058)*
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,015- (0,021)	0,031 (0,040)	0,073 (0,023)**
أصول الأسرة المعيشية			
سيارة	0,379 (0,020)***	0,236 (0,040)***	0,199 (0,023)***
برّاد	0,098 (0,052)	0,083 (0,085)	0,119 (0,040)**
مرجل	0,096 (0,018)***	0,109 (0,039)**	0,014 (0,021)
تدفئة مركزية	0,072 (0,078)	0,323 (0,128)*	0,283 (0,068)***
مكنسة كهربائية	0,075 (0,020)***	0,097 (0,043)*	0,146 (0,027)***
موقد طهي	0,025 (0,030)	0,030- (0,193)	0,139 (0,086)
غسالة ملابس	0,057- (0,017)**	0,062 (0,068)	0,079 (0,034)*
مكتبة منزلية	0,090 (0,026)***	0,151 (0,041)***	0,129 (0,024)***
تلفاز	0,170 (0,019)***	0,082 (0,082)	0,072 (0,042)
خط هاتفي	0,072 (0,019)***	0,197 (0,038)***	0,204 (0,021)***
حاسوب	0,060 (0,019)**	0,155 (0,038)***	0,133 (0,022)***
هاتف محمول	0,191 (0,025)***	0,267 (0,051)***	0,214 (0,023)***
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,535***	***0,515***	***0,495***
تربيع R معدَّل	***0,530***	***0,498***	***0,489***
عدد المشاهدات	***3 708***	***1223***	***3089***

ملاحظات: للاطلاع على المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية، انظر المرفقين الأول والثاني. والنفقات محسوبة بسعر الدولار الثابت لعام 2015. والأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

* $p < 0,05$.

** $p < 0,01$.

*** $p < 0,001$.

الجدول 5

نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، بدون احتساب المساعدة

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	*2017*	*2007*	*2004*
نقطة التقاطع	5,355 (0,176)***	5,297 (0,531)***	4,933 (0,173)***
الموقع (الضفة الغربية والمناطق الحضرية هي فئات الأساس)			
غزة	-0,516 (0,032)***	-0,409 (0,052)***	-0,150 (0,026)***
المناطق الريفية	-0,072 (0,023)**	-0,033 (0,050)	0,071 (0,027)**
المخيمات	-0,065 (0,034)	-0,049 (0,060)	-0,004 (0,028)
خصائص رب الأسرة المعيشية			
النوع الاجتماعي	-0,028 (0,036)	0,079 (0,070)	0,083 (0,038)*
الحالة الزوجية	-0,006 (0,069)	0,097 (0,150)	0,070 (0,070)
صفة اللاجئين	-0,032 (0,022)	-0,066 (0,044)	-0,088 (0,023)***
المستوى التعليمي	0,077 (0,022)***	0,112 (0,044)*	0,071 (0,024)**
الوضع من حيث العمل			
قطاع العمل (الخدمات هي فئة الأساس)			
الزراعة	-0,051 (0,043)	-0,089 (0,066)	-0,146 (0,035)***
البناء والتشييد	0,002 (0,032)	0,011 (0,060)	-0,091 (0,030)**
الصناعة	-0,015 (0,036)	0,023 (0,194)	-0,041 (0,034)
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,086 (0,013)***	0,082 (0,022)***	0,049 (0,012)***
العمل في اسرائيل	0,177 (0,033)***	0,212 (0,067)**	-
العمل في الخارج	0,056 (0,152)	-0,169 (0,228)	-
العمل في الحكومة الوطنية	0,175 (0,030)***	0,033 (0,055)	0,081 (0,030)**
الخصائص الديموغرافية للأسرة المعيشية			
عدد الإناث	-0,125 (0,008)***	-0,095 (0,013)***	-0,101 (0,007)***
عدد الذكور	-0,098 (0,008)***	-0,069 (0,014)***	-0,086 (0,007)***
عد الإناث البالغات	-0,021 (0,014)	0,022 (0,024)	0,008 (0,013)
عدد الذكور البالغين	-0,009 (0,010)	-0,003 (0,018)	-0,002 (0,010)
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية			
إمكانية الحصول على المياه العامة	-0,181 (0,032)***	-0,124 (0,068)	0,010 (0,034)
إمكانية الحصول على الكهرباء	-	0,020 (0,192)	-0,100 (0,086)
الارتباط بشبكة المجاري	-0,021 (0,025)	0,157 (0,048)**	0,127 (0,024)***
خصائص مسكن الأسرة المعيشية			
ملكية المنزل	-0,050 (0,027)	-0,272 (0,057)***	-0,192 (0,038)***
عدد الغرف	0,045 (0,014)**	0,060 (0,018)***	0,015 (0,007)*
عدد غرف النوم	-0,007 (0,020)	-0,087 (0,033)**	0,044 (0,015)**
مطبخ	0,079 (0,137)	0,336 (0,395)	0,031 (0,114)

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	2017	2007	2004
غرفة حمام	-0,075 (0,034)*	-0,020 (0,373)	0,077 (0,094)
مرحاض	0,058 (0,023)*	-0,369 (0,377)	-0,228 (0,118)
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	0,067 (0,083)	-0,164 (0,128)	0,140 (0,063)*
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	-0,012 (0,025)	0,046 (0,046)	0,073 (0,026)**
أصول الأسرة المعيشية			
سيارة	0,384 (0,024)***	0,253 (0,046)***	0,217 (0,026)***
برّاد	0,204 (0,061)***	0,062 (0,097)	0,136 (0,044)**
مرجل	0,103 (0,021)***	0,107 (0,044)*	0,022 (0,023)
تدفئة مركزية	0,070 (0,093)	0,345 (0,147)*	0,292 (0,075)***
مكنسة كهربائية	0,084 (0,024)***	0,134 (0,050)**	0,135 (0,030)***
موقد طهي	0,012 (0,036)	0,068 (0,222)	0,151 (0,095)
غسالة ملابس	-0,063 (0,021)**	0,021 (0,078)	0,104 (0,038)**
مكتبة منزلية	0,078 (0,031)*	0,151 (0,047)**	0,136 (0,026)***
تلفاز	0,201 (0,023)***	0,060 (0,094)	0,050 (0,046)
خط هاتفي	0,081 (0,023)***	0,236 (0,044)***	0,221 (0,023)***
حاسوب	0,063 (0,023)**	0,134 (0,044)**	0,135 (0,024)***
هاتف محمول	0,242 (0,030)***	0,301 (0,058)***	0,221 (0,025)***
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,522***	***0,466***	***0,467***
تربيع R معدَّل	***0,517***	***0,448***	***0,461***
عدد المشاهدات	***3 708***	***1 223***	***3 089***

ملاحظات: للاطلاع على المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية، انظر المرفقين الأول والثاني. والنفقات محسوبة بسعر الدولار الثابت لعام 2015. والأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

* $p < 0,05$.

** $p < 0,01$.

*** $p < 0,001$.

ونسبة عدد الفقراء، مقيسةً بطريقة أفضل تنبؤ تجريبي، هي أعلى بنحو 6 في المائة من مثيلتها باستخدام الطريقة القائمة على الاستقصاءات. وباستخدام طريقة أفضل تنبؤ تجريبي، قُدرت نسبة عدد الفقراء في الأعوام 2004 و2007 و2017 بنسبة 21 و19 و20 في المائة على التوالي. ويرتفع هذا القياس إلى 24 و22 و26 في المائة بدون احتساب المساعدة، وهو ما لا يزال أعلى بنسبة 6 في المائة عنه باستخدام الطريقة القائمة على الاستقصاءات. وبالتزامن مع ذلك، فإن قياس فجوة الفقر في الضفة الغربية باستخدام طريقة أفضل تنبؤ تجريبي يعطي نتيجة أعلى بنحو 2 في المائة في كل سنة من هذه السنوات منها باستخدام مقياس الطريقة القائمة على الاستقصاءات (الجدول 6).

الجدول 6

الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها

(خط الفقر = مكافِئ نصيب الأفراد البالغين من نسبة 60 في المائة من المستوى الوسيط للنفقات لكل عام)

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
السنة	*الطريقة القائمة على الاستقصاءات*	*طريقة أفضل تنبؤ تجريبي*	*الطريقة القائمة على الاستقصاءات*	*طريقة أفضل تنبؤ تجريبي*
باحتساب المساعدة				
1998	0,1155	-	0,0282	-
2004	0,1515	0,2117	0,0395	0,0609
2007	0,1348	0,1877	0,0341	0,0542
2017	0,1369	0,1948	0,0342	0,0502
بدون احتساب المساعدة				
2004	0,1671	0,2422	0,0477	0,076
2007	0,1552	0,2234	0,047	0,0717
2017	0,1563	0,2638	0,0457	0,0819

المصدر: حسابات الأونكتاد.

بيد أنه عند استخدام خط الفقر لعام 1998 (176 دولاراً)، تصبح تطورات نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر مختلفة تماماً، ويصبح من الواضح أن القيود الأكثر صرامة التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال بعد الانتفاضة الثانية قد أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في الفقر. ومع إبقاء خط الفقر عند مستوى عام 1998، يتبين أن معدل الفقر قد ارتفع من 20 في المائة في عام 1998 إلى 40 و35 في المائة في عامي 2004 و2007، على التوالي، ولم يعد إلى مستواه لما قبل الانتفاضة الثانية إلا بعد ما يقرب من عقدين، أي في عام 2017. وازدادت فجوة الفقر بنحو مرتين ونصف المرة في عام 2004، لتصل إلى 14 في المائة، ولم تعد إلى مستواها لعام 1998 إلا في عام 2017 (الجدول 7).

الجدول 7

الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها

(خط الفقر = خط الفقر لعام 1998)

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
السنة	*الطريقة القائمة على الاستقصاءات*	*طريقة أفضل تنبؤ تجريبي*	*الطريقة القائمة على الاستقصاءات*	*طريقة أفضل تنبؤ تجريبي*
باحتساب المساعدة				
1998	0,1155	-	0,0282	-
2004	0,3539	0,4074	0,1096	0,1433
2007	0,3020	0,3516	0,0902	0,1203
2017	0,1025	0,1528	0,0254	0,0374
بدون احتساب المساعدة				
2004	0,3669	0,4313	0,1197	0,1626
2007	0,3249	0,3814	0,1072	0,1427
2017	0,123	0,2199	0,0362	0,0653

المصدر: حسابات الأونكتاد.

4- الزيادة في الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر

بناء على التقديرات الواردة أعلاه، *يمكن تقدير الحد الأدنى لتكلفة رفع جميع الأسر المعيشية إلى خط الفقر على النحو التالي:*

الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر = فجوة الفقر × خط الفقر × 12
شهراً × عدد مكافئي الأفراد البالغين في كل أسرة معيشية × عدد الأسر المعيشية

والعنصر الرابع على الجانب الأيمن من هذه العلاقة ينبع من حقيقة أن مقياس فجوة الفقر يُعبَّر عنه لمكافئ كل فرد بالغ، ولذلك يجب ضربه في عدد مكافئي الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية. وباستخدام فجوة الفقر كما جرى تقديرها باستخدام طريقة أفضل تنبؤ تجريبي، يُحسَب الحد الأدنى للتكاليف الحقيقية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية في الأعوام 1998 و2004 و2007 و2017 (بسعر الدولار الثابت لعام 2015).

وبعد عمليات الإغلاق والقيود الأكثر صرامة التي فرضتها إسرائيل بعد الانتفاضة الثانية، ازداد الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية السنوية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية خمس مرات بين عامي 1998 و2004، من 73 دولاراً إلى 356 دولاراً، ليصل إلى 428 دولاراً في عام 2007، أي ما يقرب من ستة أمثال التكلفة في عام 1998 (بسعر الدولار الثابت لعام 2015). والفارق بين الحد الأدنى للتكلفة في عام 1998 ومثيله في السنوات التالية هو مقياس لتكلفة التدابير الإسرائيلية من حيث الفقر. وهذا الفارق يعادل أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عامي 2004 و2007. وبعد سبعة عشر عاماً من اندلاع الانتفاضة الثانية، كان الفارق في النسبة المئوية هو 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعكس عقوداً ضائعة من التنمية كما يعكس الآثار الطويلة المدى للتدابير الإسرائيلية التقييدية (الجدول 8).

الجدول 8

الضفة الغربية: الحد الأدنى للتكلفة السنوية للقضاء على الفقر

السنة	*التكلفة (بملايين الدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)*	*النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للضفة العربية*	*الفارق بالمقارنة مع عام 1998*	*النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للضفة العربية*
1998	73	1,56	-	-
2004	356	6,94	283	5,5
2007	428	6,41	355	5,3
2017	162	1,29	89	0,7

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 9

نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم المساعدة

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	*2017*	*2007*	*2004*
نقطة التقاطع	4,461 (0,480)***	3,983 (0,878)***	2,581 (0,321)***
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات، بدون احتساب المساعدة	-0,510 (0,039)***	-0,384 (0,051)***	-0,321 (0,031)***
الموقع (المناطق الحضرية هي فئة الأساس)			
المناطق الريفية	-0,012 (0,047)	-0,023 (0,078)	-0,030 (0,041)
المخيمات	0,184 (0,087)*	-0,120 (0,133)	0,113 (0,055)*
خصائص رب الأسرة المعيشية			
النوع الاجتماعي	0,754 (0,077)***	0,411 (0,118)***	0,261 (0,062)***
الحالة الزوجية	-0,158 (0,139)	0,078 (0,246)	0,104 (0,119)
صفة اللاجئ	-0,001 (0,048)	0,103 (0,077)	0,033 (0,040)
المستوى التعليمي	-0,079 (0,047)	-0,148 (0,081)	-0,008 (0,041)
الوضع من حيث العمل			
قطاع العمل (الخدمات هي فئة الأساس)			
الزراعة	-0,012 (0,090)	-0,064 (0,113)	-0,001 (0,059)
البناء والتشييد	-0,159 (0,065)*	-0,075 (0,093)	0,026 (0,047)
الصناعة	-0,155 (0,073)*	0,106 (0,302)	0,005 (0,053)
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	-0,163 (0,029)***	-0,064 (0,040)	-0,009 (0,019)
العمل في اسرائيل	-0,059 (0,063)	0,008 (0,100)	-
العمل في الخارج	-0,162 (0,306)	-0,242 (0,323)	-
العمل في الحكومة الوطنية	-0,205 (0,069)**	-0,119 (0,111)	0,026 (0,057)
الخصائص الديموغرافية للأسرة المعيشية			
عدد الإناث	-0,064 (0,018)***	-0,090 (0,023)***	-0,070 (0,012)***
عدد الذكور	-0,016 (0,019)	-0,071 (0,026)**	-0,039 (0,013)**
عد الإناث البالغات	0,042 (0,030)	0,010 (0,042)	0,019 (0,022)

المتغيرات المستقلة المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية	*2017*	*2007*	*2004*
عدد الذكور البالغين	0,093 (0,023)***	0,026 (0,032)	0,011 (0,017)
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية			
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,022 (0,063)	-0,127 (0,104)	-0,031 (0,052)
الارتباط بشبكة المجاري	-0,033 (0,051)	0,120 (0,084)	0,039 (0,042)
خصائص مسكن الأسرة المعيشية			
ملكية المنزل	-0,023 (0,059)	-0,058 (0,092)	-0,077 (0,057)
عدد الغرف	-0,060 (0,030)*	0,041 (0,033)	0,004 (0,010)
عدد غرف النوم	-0,001 (0,043)	-0,018 (0,060)	-0,011 (0,026)
مطبخ	-0,442 (0,323)	-1,289 (0,700)	-0,265 (0,163)
غرفة حمام	0,000 (0,076)	0,777 (0,530)	-0,398 (0,141)**
مرحاض	0,025 (0,051)	0,235 (0,538)	0,077 (0,197)
المصدر7 الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	0,498 (0,231)*	-0,096 (0,212)	0,136 (0,108)
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	-0,087 (0,047)	-0,007 (0,068)	0,060 (0,036)
أصول الأسرة المعيشية			
سيارة	0,118 (0,049)*	0,010 (0,074)	0,056 (0,040)
برّاد	0,022 (0,166)	0,144 (0,173)	-0,088 (0,078)
مرجل	0,002 (0,045)	0,023 (0,076)	0,054 (0,038)
تدفئة مركزية	-0,081 (0,178)	-0,016 (0,209)	-0,027 (0,107)
مكنسة كهربائية	-0,124 (0,048)**	-0,158 (0,082)	-0,021 (0,046)
موقد طهي	-0,167 (0,078)*	-0,947 (0,380)*	0,042 (0,146)
غسالة ملابس	0,082 (0,044)	-0,015 (0,138)	0,016 (0,066)
مكتبة منزلية	-0,004 (0,065)	0,046 (0,083)	-0,004 (0,043)
تلفاز	-0,127 (0,048)**	0,042 (0,189)	0,070 (0,089)
خط هاتفي	0,051 (0,048)	0,122 (0,075)	0,032 (0,039)
حاسوب	0,083 (0,048)	0,052 (0,074)	-0,071 (0,039)
هاتف محمول	-0,218 (0,069)**	0,081 (0,105)	0,060 (0,046)
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,253***	***0,178***	***0,131***
تربيع R معدَّل	***0,243***	***0,137***	***0,114***
عدد المشاهدات	***2 879***	***831***	***1 927***

ملاحظات: للاطلاع على المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية، انظر المرفقين الأول والثاني. والنفقات محسوبة بسعر الدولار الثابت لعام 2015. والأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

* $p < 0,05$.

** $p < 0,01$.

*** $p < 0,001$.

باء- تخصيص المساعدة

فيما يتعلق بنسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، تعني الاختلافات بين هذين المقياسين القائمين على النفقات مع احتساب المساعدة وبدون احتسابها أنه يلزم تفسير كيفية تخصيص هذه المساعدة. ويُنظَر في هذا الفرع في المساعدة النقدية والمساعدة العينية المقدمة إلى الأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنطوي المنهجية على تقدير العلاقة الإحصائية بين المساعدة وفئة نفقات الأسر المعيشية، مع مراعاة الخصائص الرئيسية للأسر المعيشية. ويُبين في الشكل 11 الجزء غير البارامتري من التقديرات شبه البارامترية لمحدِّدات المساعدة لنصيب مكافئ الأفراد البالغين كدالة لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة. ويبدو من الواضح أن انحدار العلاقة بين لوغاريتم النفقات ولوغاريتم المساعدة كان، من حيث القيمة المطلقة، أكثر حدة بكثير في عام 2017 مما كان عليه في عام 2004 أو في عام 2007. وقد تأكّدت هذه العلاقة كما هو مبيَّن في الجدول 9، الذي تُعرَض فيه بشكل منفصل لكل عام النتائج المستمدة من التحديد الخطّي. ومرونة المساعدة فيما يتعلق بالنفقات تساوي −0,321 في عام 2004، و−0,384 في عام 2007، و−0,510 في عام 2017؛ وعلى هذا النحو، فإن الطبيعة التدريجية لتقديم المساعدة في الضفة الغربية قد ازدادت على مرّ الوقت، من حيث إن الانخفاض الهامشي في المساعدة المقابل لزيادة معينة في نفقات الأسر المعيشية قد ازداد. وهذا جزء من تفسير منحنى معدّل حدوث النمو لصالح الفقراء في الفترة بين عامي 2007 و2017 (انظر الفرع "جيم").

الشكل 11

التقديرات شبه البارامترية لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة

(بالدولارات بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

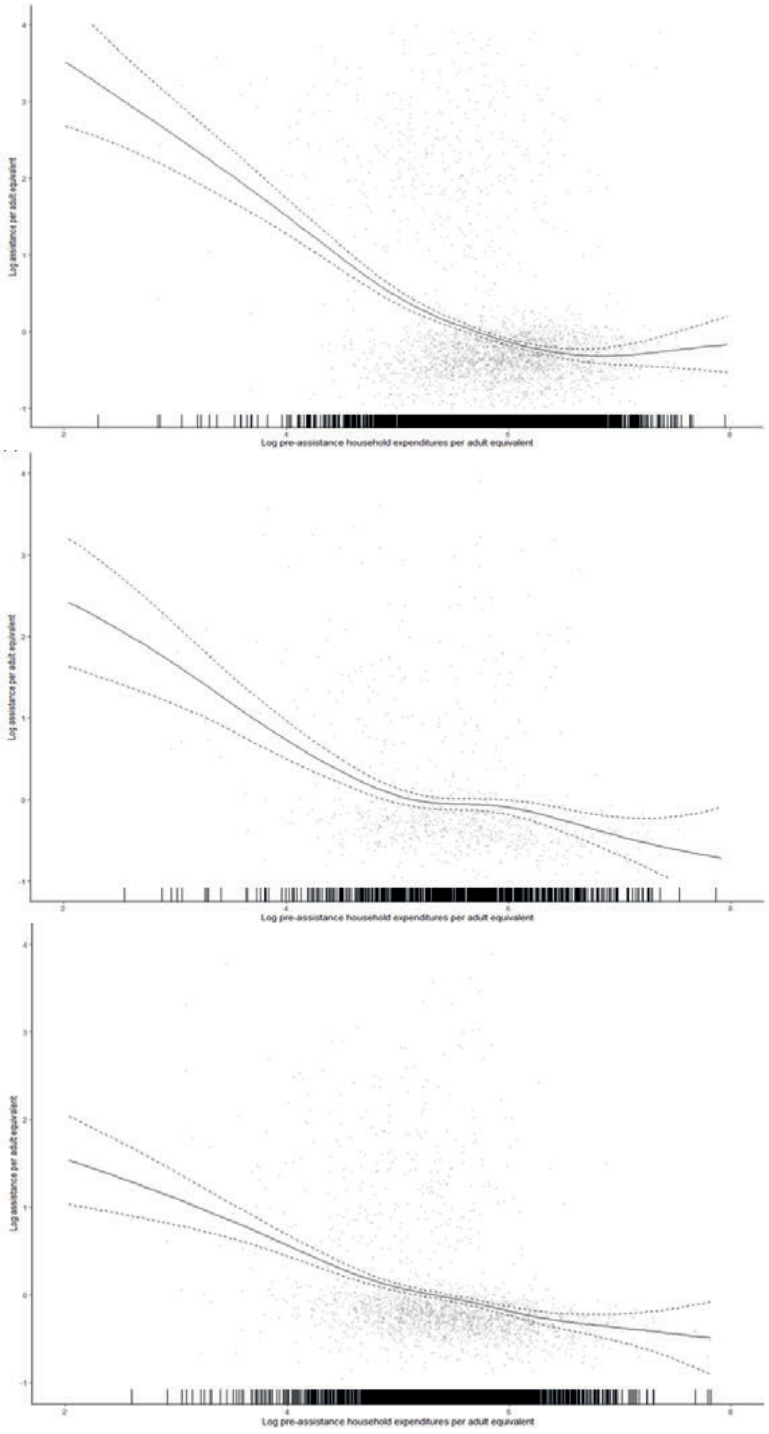

ملاحظة: تتطابق الخطوط المنقطة مع فترة الثقة بنسبة 95 في المائة.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

جيم- التكاليف الاقتصـادية لعمليات الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة من حيث الفقر في الضـفة الغربية

يتناول هذا الفرع السؤال التالي: "ما الذي كان سيكون عليه معدل الفقر وفجوة الفقر لو لم تُفرض القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة وسياسة الإغلاق الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الثانية؟" ويُقيَّم ذلك عن طريق تقدير مؤشرات الفقر، بما يتسق مع معدلات النمو في الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية في ظل السيناريو البديل (انظر الجدول1). والأداة المستخدمة هي منهجية منحنى معدّل حدوث النمو، التي استحدثها لأول مرة رافايّون وتشِن (Ravallion and Chen, 2003).

واستخدام هذه المنهجية هو طريقة شفافة بشكل خاص لفهم التغيرات في توزيع نفقات الأسر المعيشية على مرّ الوقت. وفي حين أن متوسّط معدل النمو لنفقات الأسر المعيشية على مدى فترة زمنية معينة هو رقم مرجعي مفيد، فإنه لا يلقي الضوء على ما إذا كانت الفئات المختلفة للأسر المعيشية قد استفادت من الزيادات في متوسط النفقات ولا على كيف استفادت منها.

وعلى سبيل المثال، فإذا كانت توجد فئتان من الأسر المعيشية، واحدة دون خط الفقر والأخرى فوقه، وكان النمو مواتياً للفقراء، فإن حدوث زيادة متوسطة معينة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية يُفترض أن يفيد الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من الأسر المعيشية غير الفقيرة، ويُفترض أن يحدث العكس إذا لم يكن النمو مواتياً للفقراء. وباستخدام منهجية منحنى معدّل حدوث النمو، يمكن رسم هذه العلاقة لكل قيمة جزئية من التوزيع؛ ويبين المحور الأفقي كل قيمة جزئية من التوزيع، بينما يبين المحور الرأسي النسبة المئوية للتغير في مجموع نفقات الأسرة المعيشية لكل قيمة جزئية في الفترات المبحوثة.

وكان التأثير المباشر للقيود ولسياسة الإغلاق الإسرائيلية الأكثر صرامة المفروضة على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية كبيراً على الشريحة الأفقر من السكان، ولذلك عانت هذه الشريحة الأفقر معاناة أكثر بين عامي 1998 و2004 وبين عامي 2004 و2007 (الشكل 12(أ) و12(ب)). ولم يصبح النمو في الضفة الغربية مواتياً للفقراء إلا بعد أن جرى تخفيف التدابير الإسرائيلية التقييدية تخفيفاً نسبياً في العقد الأخير (الشكل 12(ج)).

الشكل 12

الضفة الغربية: منحنيات معدّل حدوث النمو، 1998–2004، و2004–2007، و2007–2017

(أ) 2004–1998

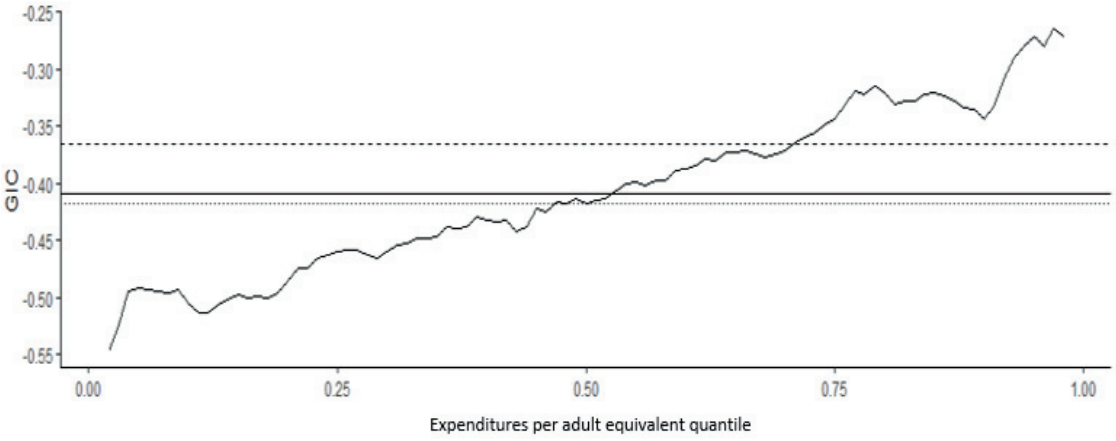

(ب) 2007–2004

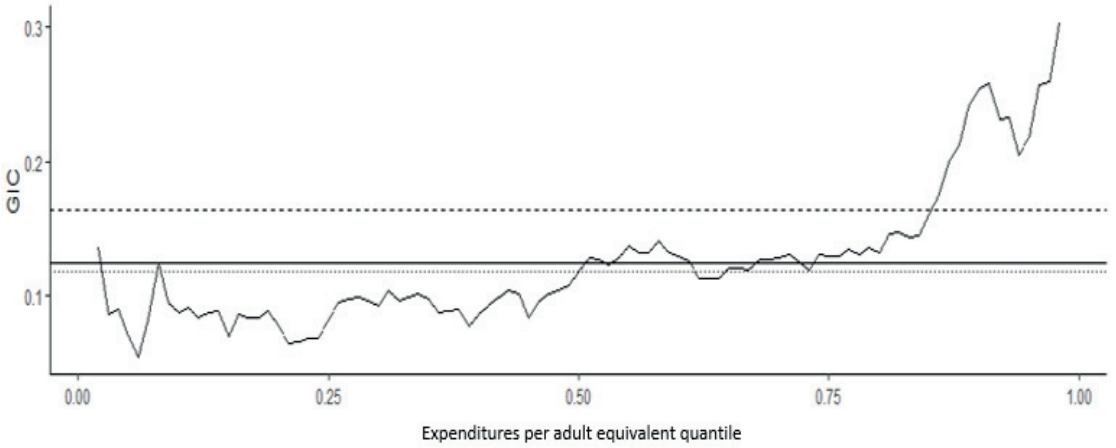

(ج) 2017–2007

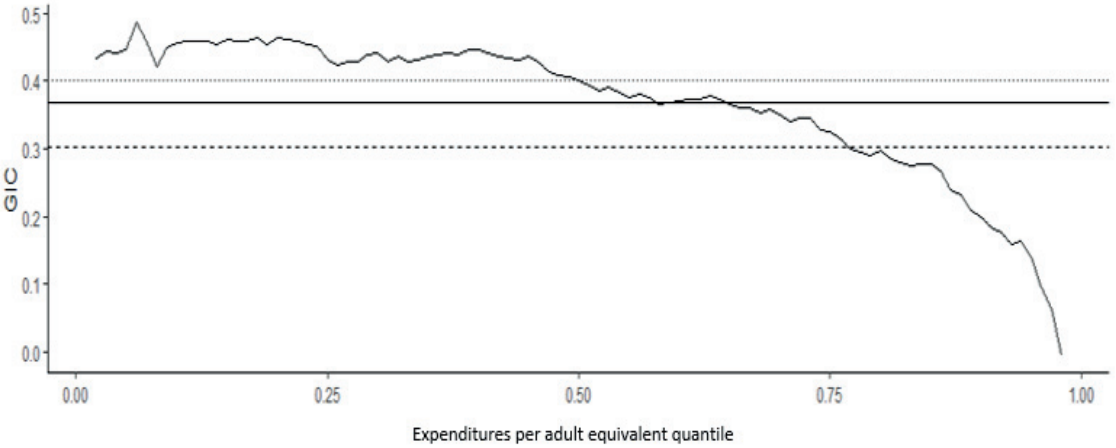

ملاحظة: يبين الخط الأفقي المتصل في الجزء العلوي متوسط معدل النمو، أما الخط المنقَّط فيبيّن المتوسط الحسابي للنمو، وأما الخط المتقطع فيبيّن القيمة الوسيطة للنمو.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وكما هو مفصل في الفصل الثالث، في ظل السيناريو المغاير للواقع (البديل)، كان مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيصبح أعلى بنسبة 45,3 و37,9 و33,0 في المائة من المستوى الفعلي المتحقق في الأعوام 2004 و2007 و2017، على التوالي. وفي هذا الفرع، يُفترَض أن نصيب مكافئ كل شخص بالغ من المستوى المتوسط النفقات كان سيتّبع الزيادات التي حدثت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل السيناريو البديل، ولكن هذه الزيادات كانت ستُوزَّع على الأسر المعيشية المختلفة بشكل متناسب، وفقاً لموقعها النسبي على منحنى معدل حدوث النمو بالضفة الغربية.

وبمجرد تركيب القيم البديلة لنصيب مكافئ الفرد البالغ من نفقات الأسرة المعيشية، تُطبَّق الطريقة القائمة على الاستقصاءات، بينما يجري الإبقاء على خط الفقر عند مستواه الشهري الفعلي في عام 1998، أي 176 دولاراً لنصيب مكافئ الفرد البالغ (بسعر الدولار الثابت لعام 2015)

وتفترض الحسابات أن النمو النسبي لنصيب مكافئ الفرد البالغ من نفقات الأسرة المعيشية كان سيتّبع ذلك الذي كان سائداً في ظل منحنى معدل حدوث النمو للفترة 1998–2004 ومنحنى معدل حدوث النمو للفترة 1998–2017 (الشكل 13(أ) و13(ب)). ثم يُطبَّق منحنى معدل حدوث النمو للفترة 2007–2017 على الفترة 1998–2017 للتأكد مما كان سيحدث لو جرى تطبيق النمو الأكثر مواتاة للفقراء في هذه الفترة الفرعية على الفترة بأكملها (الشكل 13(ج)).

وكانت النتائج مذهلة. ففيما يتعلق بعام 2004، فإن "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" البديلة قريبة جداً من تلك التي كانت موجودة في عام 1998. وفي الواقع، فعلى الرغم من الطبيعة غير المواتية للفقراء التي يتسم بها منحنى معدل حدوث النمو، فإن معدل الفقر، البديل، والمغاير للواقع في عام 2004 كان سينخفض مقارنة بعام 1998 وكان سيصبح مساوياً لنسبة 11,7 في المائة، على عكس معدل الفقر الفعلي في عام 2004 البالغ 35,5 في المائة (باستخدام خط الفقر لعام 1998). وبالمثل، فإن فجوة الفقر في ظل السيناريو البديل كانت ستساوي 4,8 في المائة بدلاً من 11 في المائة الفعلية (الجدول 10).

وفيما يتعلق بعام 2017، كان من الممكن أن تكون "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" البديلة واقعة بعيداً على يمين الدالة التي لوحظت فعلاً، وكان منحنى معدل حدوث النمو المتحيز ضد الفقراء للفترة 1998–2017 سيُسفر عن معدل فقر أعلى (18,7 في المائة) من المعدل الذي لوحظ (10,3 في المائة)، وهو ما كان يمكن تعويضه إلى حد كبير عن طريق الزيادة الكبيرة في نصيب مكافئ الفرد البالغ من نفقات جميع الأُسر المعيشية الواقعة فوق خط الفقر لعام 1998. ويتضح التحيز ضد الفقراء في منحنى معدل حدوث النمو للفترة 1998–2017 من أن "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" البديلة تقع أعلى "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" الفعلية للقيم الجزئية المنخفضة نسبياً للتوزيع وأدنى من "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" الفعلية للقيم الجزئية العالية. وبالتزامن مع ذلك، فإن فجوة الفقر في ظل السيناريو البديل كانت ستزداد إلى 9,6 في المائة، على عكس الرقم الفعلي البالغ 2,5 في المائة.

وعلى العكس من ذلك، فلو كان النمو في الفترة 1998–2017 قد اتبع النمط المؤاتي للفقراء الذي لوحظ في الفترة 2007–2017، لكانت "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" البديلة أقل من "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" الفعلية للقيم الجزئية المنخفضة للتوزيع وأعلى من "دالة الكثافة التراكمية التجريبية" الفعلية وذلك فقط بخصوص المستويات العليا للتوزيع. وفي ظل هذا السيناريو المؤاتي للفقراء، كان معدل الفقر المغاير للواقع سينخفض إلى 6 في المائة وفجوة الفقر المغايرة للواقع إلى 4,4 في المائة[7]. وهكذا، فإن القيود التي فُرضت بعد الانتفاضة الثانية قد كبحت التوسع الاقتصادي للضفة الغربية وأدت إلى حدوث خسائر كبيرة في سبل عيش الفلسطينيين، ما جعل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر لعام 1998 يدفعون أعلى ثمن في هذا الصدد.

(7) السبب في الزيادة الطفيفة في فجوة الفقر (البديلة) المغايرة للواقع في عام 2017 هو أن معظم الأسر المعيشية الفقيرة التي تحرّكت إلى أعلى لتصبح فوق خط الفقر لم تكن في الواقع تحت هذا الخط بكثير، وأن الأسر المعيشية التي كانت تحت الخط بكثير قد ظلت فقيرة في ظل السيناريو البديل.

الجدول 10

الضفة الغربية: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، السيناريو البديل

(خط الفقر = خط الفقر لعام 1998)

السنة	نسبة عدد الفقراء		فجوة الفقر	
	الطريقة القائمة على الاستقصاءات	*السيناريو البديل*	*الطريقة القائمة على الاستقصاءات*	*السيناريو البديل*
1998	0,116	-	0,028	-
2004	0,354	0,117	0,110	0,048
2017	0,103	0,060	0,025	0,045

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 13

الضفة الغربية: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، بما في ذلك المساعدة، الواقع الفعلي والسيناريو البديل

(أ) منحنى معدل حدوث النمو، المغاير للواقع لعام 2004، وللفترة 1998–2004

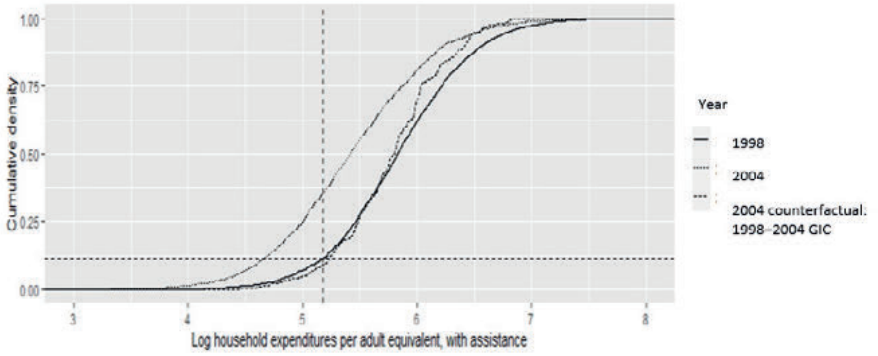

(ب) منحنى معدل حدوث النمو، المغاير للواقع لعام 2017، وللفترة 1998–2017

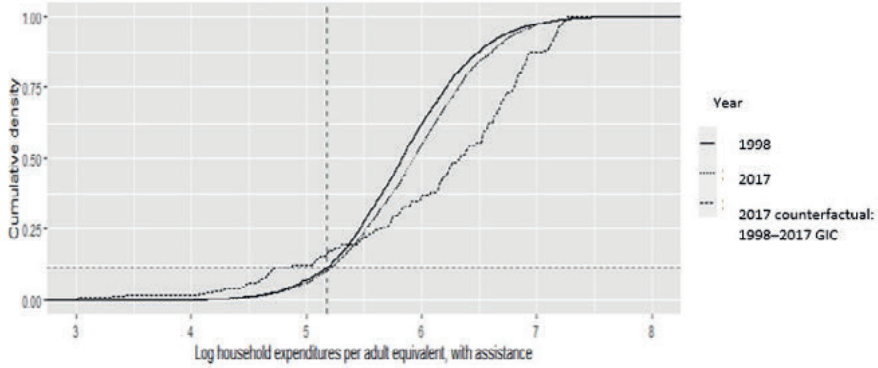

(ج) منحنى معدل حدوث النمو، المغاير للواقع لعام 2017، وللفترة 2007–2017

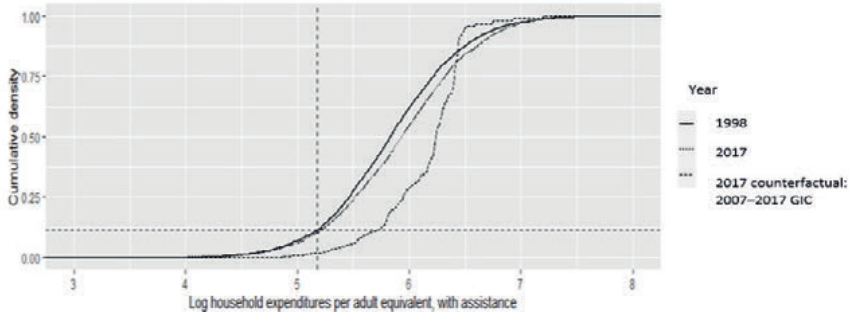

المصدر: حسابات الأونكتاد.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- ملاحظات ختامية

أدّت عمليات الإغلاق والقيود الأكثر صرامة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية في أعقاب الانتفاضة الثانية إلى كبح التنمية، وإلى إحداث خسائر طويلة الأمد، وإلى تفاقم نقاط ضعف وهشاشة الاقتصاد الهيكلية العميقة الجذور. وتتجلى هذه النقاط في النمو الاقتصادي المتقلب والعجز المالي والخارجي المزمنين ومعدلات البطالة والفقر المرتفعة باستمرار. وكان للتدابير التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال تأثير طويل الأمد لا يزال يقيّد الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية حتى يومنا هذا.

وقد شهد الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية عقدين من نمو البطالة، فبلغ معدل البطالة 18 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين عامي 1995 و2019 في سياق معدلات مشاركة منخفضة للغاية للقوى العاملة ومستوى مرتفع من الاعتماد على فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات. ولولا العمل في إسرائيل والمستوطنات، لكان معدل البطالة أعلى بنسبة 16 في المائة، ليكون على قدم المساواة مع المعدلات المرتفعة للغاية في قطاع غزة، الذي لا يزال واقعاً تحت الحصار منذ عام 2007.

وتقدَّر التكلفة الاقتصادية التراكمية للقيود الإسرائيلية الأكثر صرامة، في الفترة 2000-2019، بنحو 58 مليار دولار (بسعر الدولار الثابت لعام 2015)، أي ما يعادل في عام 2019 حجم الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية 4,5 مرّات وحجم اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بأكمله 3,5 مرّات.

وفيما يتعلق بالفقر، كان تأثير القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة شديداً وطويل الأمد، ولا سيما بالنسبة إلى الشرائح الأفقر من السكان في الضفة الغربية، الذين كانوا أقل قدرة على الاستفادة من التعافي الاقتصادي في نهاية المطاف. ولولا القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة، التي فُرضت بعد الانتفاضة الثانية، لكان معدل الفقر في الضفة الغربية 11,7 في المائة في عام 2004 بدلاً من 35,4 في المائة، ولكانت فجوة الفقر 4,8 في المائة بدلاً من 11 في المائة. وفضلاً عن ذلك، قفزت التكلفة الدنيا الحقيقية للقضاء على الفقر في الضفة الغربية من 73 مليون دولار في عام 1998 إلى 356 مليون دولار و428 مليون دولار في عامي 2004 و2007، على التوالي (بسعر الدولار الثابت لعام 2015).

باء- التوصيات

ينبغي أخذ العبرة من فترة التعافي وتشوه بنية النمو في الضفة الغربية في أعقاب الانتفاضة الثانية. ومن الأمور الأساسية أن تزيل إسرائيل جميع القيود التي تكبح التنمية وتعوق أيضاً تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية والأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها. وقد ترغب السلطة القائمة بالاحتلال وواضعو السياسات الفلسطينيون والمجتمع الدولي وشركاء التنمية في النظر فيما يلي:

1- إنهاء وعكس مسار التكاليف المتزايدة والمتراكمة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون إنهاء الاحتلال، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

2- رفع جميع القيود المفروضة على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعادة تحقيق تواصل هذه الأرض عن طريق إعادة ربط القدس الشرقية وجميع المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بعضها مع بعض.

3- تمكين القطاعين العام والخاص الفلسطينيْن من إنشاء وتشغيل أنشطة الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية والتعدين في المنطقة "جيم" (60 في المائة على الأقل من الضفة الغربية)، التي تحتوي على أثمن الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أراض خصبة ومعادن وأحجار ومناطق جذب سياحي.

4- إنهاء وعكس مسار جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2334(2016)، الذي يؤكد فيه من جديد أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي.

5- تنفيذ استراتيجيات نمو مؤاتية للفقراء وشاملة للجميع تستهدف مصالح الفقراء وتتضمن استثمارات واسعة النطاق في القطاعات الكثيفة العمالة بغية الحد من الفقر وتوليد فرص عمل لائقة كافية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تقليل الاعتماد على فرص العمل غير المستقرة في إسرائيل والمستوطنات.

6- إنشاء إطار منهجي قائم على الأدلة وشامل ومستدام داخل منظومة الأمم المتحدة لتقييم تكاليف الاحتلال وتقديم تقرير عن النتائج المتوصَّل إليها إلى الجمعية العامة للوفاء بالطلبات الواردة في القرارات ذات الصلة، من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وسيتطلب إنشاء هذا النظام تأمين موارد إضافية.

المرفق الأول
المتغيرات: التعريف والقياس

يبين الجدول التالي جميع المتغيرات المستخدمة في حالات الانحدار المعروضة في الجداول 4 و5 و9.

الجدول 1-1

المتغيرات: التعريف والقياس

المتغير	*الوصف*
مكافئ الأفراد البالغين	*تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لمكافئ الأفراد البالغين باستخدام المعادلة:* (1 + (عدد البالغين − 1) *0,8 + (عدد الأطفال* 0,5))
المساعدة	جميع المساعدات النقدية والعينية الحكومية وغير الحكومية (بالدولار بسعر الدولار الثابت لعام 2015)
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية، مع احتساب المساعدة	مجموع نفقات الأسر المعيشية مع احتساب المساعدة (بالدولار بسعر الدولار الثابت لعام 2015) مقسوماً على مكافئ الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية، بدون احتساب المساعدة	مجموع نفقات الأسر المعيشية بدون احتساب المساعدة (بسعر الدولار الثابت لعام 2015) مقسوماً على مكافئ الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة أنثى وصفر إن كان ذكراً
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة متزوجاً وصفر إن لم يكن كذلك
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة لاجئاً مسجَّلاً أو غير مسجَّل وصفر إن لم يكن من اللاجئين
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا بلغ التحصيل التعليمي لرب الأُسرة المعيشية المستوى الثانوي فأعلى وصفر إن كان أقل من المستوى التعليمي الثانوي
وضع رب الأُسرة المعيشية من حيث العمل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل وصفر إن لم يكن كذلك
الزراعة	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك وصفر إن لم يكن كذلك
البناء والتشييد	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاع البناء والتشييد وصفر إن لم يكن كذلك
الصناعة	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأُسرة المعيشية يعمل في قطاعات التعدين والتصنيع والكهرباء والمياه وصفر إن لم يكن كذلك
الخدمات	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في قطاع الخدمات وصفر إن لم يكن كذلك
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	عدد أفراد الأسرة المعيشية الذين يعملون
العمل في إسرائيل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في إسرائيل أو في المستوطنات وصفر إن لم يكن كذلك
العمل في الخارج	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في الخارج وصفر إن لم يكن كذلك
العمل في الحكومة الوطنية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في الحكومة الوطنية وصفر إن لم يكن كذلك
عدد الإناث	عدد الإناث في الأسرة المعيشية
عدد الذكور	عدد الذكور في الأسرة المعيشية
عدد الإناث البالغات	عدد الإناث فوق سن 15 سنة
عدد الذكور البالغين	عدد الذكور فوق سن 15 سنة
إمكانية الحصول على المياه العامة	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة المياه العامة وصفر إن لم تكن كذلك

المتغير	*الوصف*
إمكانية الحصول على الكهرباء	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة الكهرباء وصفر إن لم تكن كذلك
الارتباط بشبكة المجاري	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة المجاري وصفر إن لم تكن كذلك
ملكية المنزل	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية تملك المسكن الذي تعيش فيه وصفر إن لم تكن كذلك
عدد الغرف	عدد الغرف في مسكن الأسرة المعيشية
عدد غرف النوم	عدد غرف النوم في مسكن الأسرة المعيشية
مطبخ	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد مطبخ في مسكن الأسرة المعيشية وصفر إن لم يكن الأمر كذلك
غرفة حمام	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد غرفة حمام في مسكن الأسرة المعيشية وصفر إن لم تكن توجد
مرحاض	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد مرحاض في مسكن الأسرة المعيشية وصفر إن لم يكن يوجد
المصـــدر الرئيســـي لطاقة الطهي هو الغاز	متغير صوري قيمته 1 إذا كان المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز وصفر إن لم يكن الأمر كذلك
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	متغير صوري قيمته 1 إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز وصفر إن لم يكن الأمر كذلك
سيارة	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية تمتلك سيارة خاصة وصفر إن لم تكن كذلك
برّاد	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية براد وصفر إن لم يكن يوجد
مرجل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية مرجل وصفر إن لم يكن يوجد
تدفئة مركزية	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد في مسكن الأسرة المعيشية تدفئة مركزية وصفر إن لم تكن يوجد
مكنسة كهربائية	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد في مسكن الأسرة المعيشية مكنسة كهربائية وصفر إن لم تكن توجد
موقد طهي	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية موقد طهي وصفر إن لم يكن يوجد
غسالة ملابس	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد في مسكن الأسرة المعيشية غسالة ملابس وصفر إن لم تكن توجد
مكتبة منزلية	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد في مسكن الأسرة المعيشية مكتبة منزلية وصفر إن لم تكن توجد
تلفاز	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية تلفاز وصفر إن لم يكن يوجد
خط هاتفي	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية خط هاتفي وصفر إن لم يكن يوجد
حاسوب	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية حاسوب وصفر إن لم يكن يوجد
هاتف محمول	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية هاتف محمول وصفر إن لم يكن يوجد

المصدر: استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية والتعدادات السكانية الفلسطينية للسنوات 2004، و2007، و2017.

المرفق الثاني
إحصاءات موجزة

الجدول 2-1

إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2004

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، مع احتساب المساعدة	257,4	243,9	13,341	127,8	198,0	310,8	7 044,2
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، بدون احتساب المساعدة	251,9	244,8	1,084	121,9	193,4	306,9	7 044,2
الضفة الغربية	0,624	0,485	0	0	1	1	1
غزة	0,376	0,485	0	0	0	1	1
المناطق الحضرية	0,455	0,498	0	0	0	1	1
المناطق الريفية	0,307	0,461	0	0	0	1	1
المخيمات	0,238	0,426	0	0	0	0	1
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	0,087	0,282	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	0,980	0,141	0	1	1	1	1
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,506	0,500	0	0	1	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0,323	0,468	0	0	0	1	1
وضع رب الأسرة المعيشية من حيث العمل	0,829	0,377	0	1	1	1	1
الزراعة	0,119	0,324	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,156	0,363	0	0	0	0	1
الصناعة	0,107	0,309	0	0	0	0	1
الخدمات	0,618	0,486	0	0	1	1	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	1,671	1,260	0	1	1	2	16
العمل في إسرائيل	0,000	0,000	0	0	0	0	0
العمل في الخارج	0,000	0,000	0	0	0	0	0
العمل في الحكومة الوطنية	0,163	0,370	0	0	0	0	1
عدد الإناث	3,300	1,901	0	2	3	4	14
عدد الذكور	3,350	2,009	0	2	3	4	16
عدد الإناث البالغات	0,675	0,928	0	0	0	1	6
عدد الذكور البالغين	3,014	1,673	0	2	2	4	13

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,882	0,322	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,984	0,124	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,506	0,500	0	0	1	1	1
ملكية المنزل	0,919	0,273	0	1	1	1	1
عدد الغرف	3,827	1,869	1	3	4	5	63
عدد غرف النوم	2,406	1,056	1	2	2	3	11
مطبخ	0,989	0,106	0	1	1	1	1
غرفة حمام	0,981	0,138	0	1	1	1	1
مرحاض	0,990	0,101	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	0,972	0,166	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,252	0,434	0	0	0	1	1
سيارة	0,238	0,426	0	0	0	0	1
برّاد	0,928	0,258	0	1	1	1	1
مرجل	0,676	0,468	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,019	0,136	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,185	0,389	0	0	0	0	1
موقد طهي	0,989	0,106	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,892	0,310	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,215	0,411	0	0	0	0	1
تلفاز	0,935	0,247	0	1	1	1	1
خط هاتفي	0,376	0,484	0	0	0	1	1
حاسوب	0,655	0,475	0	0	1	1	1
هاتف محمول	0,746	0,436	0	0	1	1	1
عدد المشاهدات	3 089 أسرة معيشية						

المصدر: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2004.

الجدول 2-2

إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، مع احتساب المساعدة	282,1	273,7	7,352	126,5	204,8	337,9	4 445,1
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، بدون احتساب المساعدة	274,5	273,3	0,324	117,7	201,3	330,2	4 445,1
الضفة الغربية	0,679	0,467	0	0	1	1	1
غزة	0,321	0,467	0	0	0	1	1
المناطق الحضرية	0,551	0,498	0	0	1	1	1
المناطق الريفية	0,289	0,453	0	0	0	1	1
المخيمات	0,160	0,367	0	0	0	0	1
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	0,087	0,281	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	0,984	0,124	0	1	1	1	1
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,424	0,494	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0,315	0,465	0	0	0	1	1
وضع رب الأسرة المعيشية من حيث العمل	0,677	0,468	0	0	1	1	1
الزراعة	0,107	0,309	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,140	0,347	0	0	0	0	1
الصناعة	0,009	0,094	0	0	0	0	1
الخدمات	0,470	0,499	0	0	0	1	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	1,312	1,061	0	1	1	2	8
العمل في إسرائيل	0,100	0,300	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0,007	0,081	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,158	0,365	0	0	0	0	1
عدد الإناث	3,175	1,780	0	2	3	4	12
عدد الذكور	3,226	1,806	0	2	3	4	10
عدد الإناث البالغات	0,664	0,893	0	0	0	1	5
عدد الذكور البالغين	3,002	1,580	1	2	2	4	9
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,895	0,306	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,989	0,106	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,493	0,500	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,874	0,332	0	1	1	1	1

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
عدد الغرف	3,983	1,437	1	3	4	5	15
عدد غرف النوم	2,403	0,968	1	2	2	3	8
مطبخ	0,998	0,049	0	1	1	1	1
غرفة حمام	0,997	0,057	0	1	1	1	1
مرحاض	0,997	0,057	0	1	1	1	1
المصـــدر الرئيســـي لطاقة الطهي هو الغاز	0,977	0,150	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,270	0,444	0	0	0	1	1
سيارة	0,251	0,434	0	0	0	1	1
برّاد	0,955	0,207	0	1	1	1	1
مرجل	0,725	0,447	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,016	0,127	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,289	0,453	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,993	0,086	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,927	0,260	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,267	0,442	0	0	0	1	1
تلفاز	0,957	0,204	0	1	1	1	1
خط هاتفي	0,430	0,495	0	0	0	1	1
حاسوب	0,360	0,480	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,865	0,342	0	1	1	1	1
عدد المشاهدات	1 223 أسرة معيشية						

المصدر: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-3

إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2007

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
الضفة الغربية	0,654	0,476	0	0	1	1	1
غزة	0,346	0,476	0	0	0	1	1
المناطق الحضرية	0,735	0,441	0	0	1	1	1
المناطق الريفية	0,735	0,441	0	0	1	1	1
المخيمات	0,089	0,285	0	0	0	0	1
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	0,092	0,289	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	0,975	0,157	0	1	1	1	1
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,416	0,493	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0,373	0,483	0	0	0	1	1
وضع رب الأسرة المعيشية من حيث العمل	0,612	0,487	0	0	1	1	1
الزراعة	0,050	0,217	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,146	0,354	0	0	0	0	1
الصناعة	0,087	0,281	0	0	0	0	1
الخدمات	0,717	0,450	0	0	1	1	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,970	0,867	0	0	1	1	11
العمل في إسرائيل	0,246	0,431	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0,083	0,277	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,173	0,378	0	0	0	0	1
عدد الإناث	2,884	1,715	0	2	3	4	20
عدد الذكور	2,960	1,780	0	2	3	4	27
عدد الإناث البالغات	0,608	0,840	0	0	0	1	7
عدد الذكور البالغين	2,732	1,533	0	2	2	4	16
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,806	0,395	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,925	0,264	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,461	0,498	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,765	0,424	0	1	1	1	1
عدد الغرف	3,558	1,327	1	3	3	4	24
عدد غرف النوم	1,595	1,267	0	1	1	2	22
مطبخ	0,919	0,273	0	1	1	1	1
غرفة حمام	0,917	0,276	0	1	1	1	1

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
مرحاض	0,919	0,272	0	1	1	1	1
المصـــدر الرئيســـي لطاقة الطهي هو الغاز	0,912	0,284	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,261	0,439	0	0	0	1	1
سيارة	0,176	0,381	0	0	0	0	1
برّاد	0,867	0,339	0	1	1	1	1
مرجل	0,629	0,483	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,027	0,163	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,266	0,442	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,922	0,268	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,855	0,352	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,187	0,390	0	0	0	0	1
تلفاز	0,879	0,326	0	1	1	1	1
خط هاتفي	0,401	0,490	0	0	0	1	1
حاسوب	0,364	0,481	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,649	0,477	0	0	1	1	1
عدد المشاهدات	187 123 أسرة معيشية						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-4

إحصاءات موجزة: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، مع احتساب المساعدة	398,3	393,0	15,1	197,8	325,3	505,9	14 635,1
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، بدون احتساب المساعدة	388,8	395,1	0,00	188,4	315,7	501,5	14 635,1
الضفة الغربية	0,776	0,417	0	1	1	1	1
غزة	0,224	0,417	0	0	0	0	1
المناطق الحضرية	0,568	0,495	0	0	1	1	1
المناطق الريفية	0,318	0,466	0	0	0	1	1
المخيمات	0,114	0,318	0	0	0	0	1
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	0,104	0,305	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	0,979	0,143	0	1	1	1	1
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,417	0,493	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0,660	0,474	0	0	1	1	1
وضع رب الأسرة المعيشية من حيث العمل	0,727	0,446	0	0	1	1	1
الزراعة	0,062	0,242	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,173	0,379	0	0	0	0	1
الصناعة	0,090	0,286	0	0	0	0	1
الخدمات	0,675	0,469	0	0	1	1	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	1,342	0,984	0	1	1	2	8
العمل في إسرائيل	0,140	0,347	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0,004	0,063	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,157	0,364	0	0	0	0	1
عدد الإناث	2,681	1,486	0	2	2	4	9
عدد الذكور	2,728	1,593	0	2	3	4	13
عدد الإناث البالغات	0,549	0,814	0	0	0	1	5
عدد الذكور البالغين	2,833	1,410	1	2	2	4	10
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,892	0,311	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	1,000	0,000	1	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,425	0,494	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,832	0,374	0	1	1	1	1

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
عدد الغرف	4,989	1,344	1	4	5	6	14
عدد غرف النوم	2,206	0,859	0	2	2	3	7
مطبخ	0,995	0,071	0	1	1	1	1
غرفة حمام	0,130	0,336	0	0	0	0	1
مرحاض	0,296	0,457	0	0	0	1	1
المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز	0,986	0,118	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,221	0,415	0	0	0	0	1
سيارة	0,295	0,456	0	0	0	1	1
برّاد	0,973	0,162	0	1	1	1	1
مرجل	0,520	0,500	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,011	0,105	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,401	0,490	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,920	0,271	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,510	0,500	0	0	1	1	1
مكتبة منزلية	0,125	0,331	0	0	0	0	1
تلفاز	0,563	0,496	0	0	1	1	1
خط هاتفي	0,373	0,484	0	0	0	1	1
حاسوب	0,368	0,482	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,838	0,368	0	1	1	1	1
عدد المشاهدات	3 708 أسر معيشية						

المصدر: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017.

الجدول 2-5

إحصاءات موجزة: التعداد السكاني، 2017

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
الضفة الغربية	0,608	0,476	0	0	1	1	1
غزة	0,392	0,476	0	0	0	1	1
المناطق الحضرية	0,755	0,441	0	0	1	1	1
المناطق الريفية	0,161	0,441	0	0	1	1	1
المخيمات	0,083	0,285	0	0	0	0	1
النوع الاجتماعي لرب الأسرة المعيشية	0,100	0,289	0	0	0	0	1
الحالة الزوجية لرب الأسرة المعيشية	0,979	0,157	0	1	1	1	1
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,415	0,493	0	0	0	1	1
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	0,442	0,483	0	0	0	1	1
وضع رب الأسرة المعيشية من حيث العمل	0,363	0,487	0	0	1	1	1
الزراعة	0,037	0,217	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,159	0,354	0	0	0	0	1
الصناعة	0,083	0,281	0	0	0	0	1
الخدمات	0,405	0,450	0	0	1	1	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,607	0,867	0	0	1	1	11
العمل في إسرائيل	0,119	0,431	0	0	0	0	1
العمل في الخارج	0,089	0,277	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,145	0,378	0	0	0	0	1
عدد الإناث	2,527	1,715	0	2	3	4	20
عدد الذكور	2,608	1,780	0	2	3	4	27
عدد الإناث البالغات	0,518	0,840	0	0	0	1	7
عدد الذكور البالغين	2,606	1,533	0	2	2	4	16
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,578	0,395	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,997	0,264	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,546	0,498	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,861	0,424	0	1	1	1	1
عدد الغرف	3,620	1,327	1	3	3	4	24
عدد غرف النوم	2,163	1,267	0	1	1	2	22
مطبخ	0,995	0,273	0	1	1	1	1
غرفة حمام	0,194	0,276	0	1	1	1	1

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
مرحاض	0,366	0,272	0	1	1	1	1
المصـــدر الرئيســـي لطاقة الطهي هو الغاز	0,990	0,284	0	1	1	1	1
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز	0,220	0,439	0	0	0	1	1
سيارة	0,259	0,381	0	0	0	0	1
برّاد	0,978	0,339	0	1	1	1	1
مرجل	0,560	0,483	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,016	0,163	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,400	0,442	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,990	0,268	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,954	0,352	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,095	0,390	0	0	0	0	1
تلفاز	0,135	0,326	0	1	1	1	1
خط هاتفي	0,336	0,490	0	0	0	1	1
حاسوب	0,371	0,481	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,966	0,477	0	0	1	1	1
عدد المشاهدات	170 938 أسرة معيشية						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2017. وA/HRC/68/17

المراجع

Agbahey J (2018). Barriers to trade and labour mobility in conflict-affected regions: An economy-wide analysis with applications to the Palestinian economy. PhD dissertation. Humboldt University of Berlin.

Agbahey J, Siddig K and Grethe H (2016). Access to Israeli labour markets: Effects on the West Bank economy. Available at https://econpapers.repec.org/paper/agsiamf16/243992.htm (accessed 13 October 2021).

Applied Research Institute–Jerusalem (2019). Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank. Available at https://www.arij.org/publications/special-reports/special-reports-2019/assessing-the-impacts-of-israeli-movement-restrictions-on-the-mobility-of-people-and-goods-in-the-west-bank-2019/ (accessed 13 October 2021).

B'Tselem (2021). Figures on comprehensive closure days: 1 January 2012. Available at https://www.btselem.org/freedom_of_movement/siege_figures (accessed 13 October 2021).

Economic Policy Research Institute, PCBS and Palestinian Monetary Authority (2018). Economic Monitor No. 53. Available at https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/English/Quarterly%20Reports/Economic%20Monitors/monitor%2053%20eng.pdf (accessed 13 October 2021).

Elbers C, Lanjouw JO and Lanjouw P (2003). Micro-level estimation of poverty and inequality. *Econometrica*. 71(1):355–364.

Molina I, Rao JNK and Datta GS (2015). Small area estimation under a Fay–Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects. *Survey Methodology*. 41(1):1–19.

OCHA (2005). West Bank closure and access: April. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A9D79096A58D168AC1256FF7002E5FB3-ocha-opt-apr05.pdf (accessed 13 October 2021).

OCHA (2007). Israeli-Palestinian fatalities since 2000: Key trends. August. Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/opt-ocha-special-focus-israeli-palestinian-fatalities-2000-key (accessed 13 October 2021).

PCBS (2005). *Levels of Living in the Palestinian Territory: The Final Report, January 2004–January 2005*. Available at http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1188.pdf (accessed 13 October 2021).

PCBS (2020a). Statistics: National accounts. Available at https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/741/default.aspx (accessed 13 October 2021).

PCBS (2020b). Statistics: Employment. Available at https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/709/default.aspx (accessed 13 October 2021).

Ravallion M and Chen S (2003). Measuring pro-poor growth. *Economics Letters*. 78(1):93–99.

UNCTAD (2005). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people. TD/B/52/2. Geneva. 21 July.

UNCTAD (2006). *The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation* (United Nations publication, New York and Geneva).

UNCTAD (2017). *The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap?* (United Nations publication, New York and Geneva).

UNCTAD (2019a). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Cumulative Fiscal Costs* (United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.6. Geneva).

UNCTAD (2019b). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/EX(68)/4. Geneva. 22 July.

UNCTAD (2020a). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/67/5. Geneva. 5 August.

UNCTAD (2020b). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Impoverishment of Gaza under Blockade* (United Nations publication. Sales No. E.20.II.D.28. Geneva).

World Bank (2002). Fifteen months: Intifada, closures and Palestinian economic crisis – An assessment. Available at https://reliefweb.int/report/israel/fifteen-months-intifada-closures-and-palestinian-economic-crisis (accessed 13 October 2021).

World Bank (2003). Twenty-seven months: Intifada, closures and Palestinian economic crisis – An assessment. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/14614 (accessed 13 October 2021).

World Bank (2004). Four years: Intifada, closures and Palestinian economic crisis – An assessment. Available at https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/462911468320382942/four-years-intifada-closures-and-palestinian-economic-crisis-an-assessment (accessed 13 October 2021).

World Bank (2013a). West Bank and Gaza: Area C and the future of the Palestinian economy. Report No. AUS2922.

World Bank (2013b). The labour market impact of mobility restrictions: Evidence from the West Bank. Policy Research Working Paper No. 6457.

World Bank (2018). Obstacles on the road to Palestinian economic growth. Policy Research Working Paper No. 8385.

Printed at United Nations, Geneva – 2116173 **(A)** – December 2021 – 222 – **UNCTAD/GDS/APP/2021/2**